مجلة
كلية البنات الأزهرية بالعاشر
من رمضان

مقام التوكل عند أبي طالب المكي
وعلاقته بالجبر والاختيار

إعداد الدكتور

أشرف أحمد محمد محمد عماشة

المدرس بقسم العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر

العدد التاسع ديسمبر ٢٠٢٤ م

الترقيم الدولي (٣٦٠٧-٢٦٣٦)

الترقيم الدولي الإلكتروني(٣٦١٥-٢٦٣٦)

رقم الإيداع بدار الكتب (٢٠٢٤/٢٤٣٢٩)

مقام التوكل عند أبي طالب المكي وعلاقته بالجبر والاختيار

ملخص البحث:

لقد أقر أوائل الصوفية بأخص خصائص الربوبية في القرآن الكريم وهو انفراد الله سبحانه وتعالي بالعلم الأزلي اللانهائي والمشيئة المطلقة. وذلك مع اعتقادهم أنه من كمال الربوبية اللائقة به ، مباشرة الله سبحانه وتعالى للكون المخلوق بإرادته وتنظيمه، وذلك يتم بقدرته وأمره النازل إلى العباد في حياتهم ، فأمر الله سبحانه وتعالى إنما ينزل بمقتضى إرادة إلهية لكل حدث أو لكل شيء في الكون .

وقد حاولت في هذا البحث أن أبين موقف أوائل الصوفية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم متمثلا في- أبي طالب المكي - ومدى تأثيرهم وإسهامهم في الحفاظ على العقيدة الإسلامية ، وذلك من خلال مفهومهم للقدر ومدى حرية الإنسان ومسئوليته عن أفعاله .

ويسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة وافية عن مقام التوكل وعلاقته بالجبر والاختيار عند الصوفية الأوائل وخاصة عند أبي طالب المكي وأثر ذلك في حياتنا .

ويهدف البحث إلى بيان مدى أهمية قضية التوكل عند الصوفية ، والكشف عن شخصية أبي طالب المكي الصوفية التي أسهمت في إثراء الفكر الصوفي بصفة خاصة والفكر الإسلامي بصورة عامة .

ويستخدم البحث المنهج النقدي والوصفي والاستدلالي والتاريخي ، في قضايا البحث وخاصة في قضية الجبر والاختيار وعلاقتهما بمقام التوكل .

وانتهى البحث إلى بعض النتائج والتوصيات والتي أوضحت علاقة مقام التوكل بالجبر والاختيار وأثر ذلك على حرية الإنسان وأفعاله .

الكلمات المفتاحية: الجبر ، الاختيار، التوكل ، المكي ، المقام ، الصوفية.

The Status of Reliance (*Tawakkul*) According to Abu Tâlib al-Makki and Its Relation to Predestination and Free Will

Abstract

The early Sufis acknowledged one of the core attributes of divinity in the Quran: Allah's exclusive possession of infinite, eternal knowledge and absolute will. They believed that true divinity was reflected in Allah's direct control over the created universe, done through His omnipotence and command, affecting humanity's lives. Allah's decree manifests according to divine will for every event or thing in the universe. Therefore, The present study aims to highlight the early Sufis' stance on the Quran and the Prophet's teachings as represented by Abu Tâlib al-Makki, and to understand their impact on preserving Islamic doctrine. It focuses on their concept of predestination (Qadar) and human freedom and responsibility for actions. The study also provides a comprehensive analysis of the status of reliance (*Tawakkul*) and its relation to predestination and free will among early Sufis, especially Abu Tâlib al-Makki, and its relevance in contemporary life. It seeks to highlight the importance of

Tawakkul among Sufis, revealing Abu Tâlib al-Makki's Sufi personality, which contributed significantly to Sufi thought and Islamic thought in general. The study adopts critical, descriptive, inferential, and historical approaches, particularly concerning predestination and free will in relation to the status of reliance. The study concludes with findings and recommendations, clarifying the relationship between reliance and predestination and free will, and its impact on human freedom and actions.

Keywords: Predestination, Free will, Reliance, Makki, Status, Sufis.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علَم الإنسان ورفع قدره وفضَله على الخلق أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله خصنا بخير كتاب أَنزل ، وشرفنا بخير نبي أرسل ، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين صلّى الله عليه وسلم .

إن من رحمة الله سبحانه وتعالى وعظيم لطفه بخلقه أن جعل الرسالة الإسلامية خاتمة الرسالات السماوية ، وجعلها سبحانه وتعالى كاملة صافية نقية لا يزيغ عنها إلا هالك قال تعالى : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا** ﴾[المائدة: ٣].

لقد أقر أوائل السادة الصوفية بأخص خصائص الربوبية في القرآن الكريم وهو انفراد الله سبحانه وتعالى بالعلم الأزلي اللانهائي والمشيئة المطلقة .

فأمر الله سبحانه وتعالى إنما ينزل بمقتضى إرادة إلهية لكل حدث أو لكل شيء في الكون ، فكل شيء وكل حدث من فعل الله عز وجل ومن خلقه وليس للأسباب أو الاستطاعات المخلوقة أي دور في الخلق والإحداث ، إلا باعتبار الغاية من خلقها.

وقد حاولت في هذا البحث أن أبين موقف أوائل السادة الصوفية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم متمثلا في- أبي طالب المكي - ومدى تأثيرهم وإسهامهم في الحفاظ على العقيدة الإسلامية ، وذلك من خلال تناولهم لمفهوم القضاء والقدر ومدى حرية الإنسان ومسئوليته عن أفعاله .

*** أهمية الموضوع :**

كانت أهمية الموضوع متمثلة في الجوانب الآتية :

١- الوقوف على الحقائق الفكرية لمنهج أبي طالب المكي في الفترة التي تلت خير القرون إذ إنها تمثل منعطفا مهما في تاريخ الأمة الإسلامية .

٢- واقعية الموضوع وأثره في تصحيح الحياة الصوفية المعاصرة من خلال تقديم دراسة علمية لأقوال أبي طالب المكي بغية التجرد للوصول إلى الحقيقة .

٣- الوقوف على مكانة الأوائل وسلوكهم ومنهجهم في الحياة ليتأسى الناس بالفضيلة والأخلاق الحميدة .

٤- العمل على كشف شخصية أبي طالب المكي الصوفية التي أسهمت في إثراء الفكر الصوفي بصفة خاصة والفكر الإسلامي بصورة عامة .

* **منهج البحث** : مما لاريب فيه أن منهجية البحث توضح دقته وتضع المعايير الواضحة في عملية السير فيه أمام القارئ الكريم :

الاستعانة بالمناهج العلمية التي أقرها علماء البحث العلمي ومنها :-

١ – المنهج التاريخي : وقد اتضحت معالم هذا المنهج خلال العرض التاريخي لمقام التوكل وعلاقته بالحرية عند السادة الصوفية الأوائل .

٢ – المنهج التحليلي والوصفي : وقد تبلور هذا المنهج من خلال بيان موقف أبي طالب المكي من هذه القضية ، وتحليل المكي لها وتوصيفه لها .

خطة البحث :

هذا والبحث الذي بين أيدينا يتكون من مقدمة وتمهيد و ثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس.

فالمقدمة تعرض: أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث ، وخطة الدراسة .

المبحث الأول : مصطلحات متعلقة بالبحث

المبحث الثاني : الإرادة والاستطاعة.

المبحث الثالث : التوكل بين الجبر والاختيار.

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج .

وأخيرا ثبت المراجع وفهرس الموضوعات .

وبعد ،،،

فهذا جهدي وعملي أسأل الله تعالى أن ينال القبول ، فإن كنت أصبت فذلك من فضل الله ، وإن كانت الأخرى فأسأل الله العفو والصفح .

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

التمهيد

أبو طالب المكي حياته ونشأته

محمد بن على بن عطية أبو طالب المعروف بالمكي صنف كتابا سماه قوت القلوب على لسان الصوفية ، وحدث عن على بن أحمد المصيصي وأبي بكر المفيد وغيرهما حدثني عنه محمد بن المظفر الخياط وعبد العزيز بن على الأزجي وقال لي أبو طاهر محمد بن على بن العلاف كان أبو طالب المكي من أهل الجبل ونشأ بمكة ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم البصري شيخ السالمية ، وانتمى إلى مقالته ، وكان من الزهاد المتعبدين مجتهدا في العبادة وقدم بغداد فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ ، وكان رجلا صالحا مجتهدا في العبادة ويتكلم في الجامع ببغداد وله مصنفات في التوحيد ، وروى عن أبي بكر الآجري ، وأبي بكر بن خلاد النصيبي ، ومحمد بن عبد الحميد الصنعاني ، وأحمد بن ضحّاك الزّاهد ، وروى عنه عبد العزيز الأزجي وغير واحد (١) .

وروى بالإجازة عن عبد الله بن جعفر بن فارس وسمع صحيح البخاري من ابن زيد المروزي وله أربعون حديثا أخرجها لنفسه وكان على مذهب أبي الحسن بن سالم ، ولقي جماعة من المشايخ في الحديث وعلم الطريقة وأخذ عنهم (٢).

---

١ – تاريخ بغداد الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية – بيروت تحقيق مصطفى عطا ط ٢ ٢٠٠٤ ج ٣ / ٨٩ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط و أكرم البلوشي مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢ ١٩٨٤ ج ١٦ / ٥٣٦ – ٥٣٧.

٢ – لسان الميزان : ابن حجر ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦تحقيق : دائرة المعارف النظامية – الهند ج ٥ / ٣٠٠ .

قال الخطيب:

والحارثي: بفتح الحاء المهملة وبعد الألف راء مكسورة ثم ثاء مثلثة، هذه النسبة إلى عدة قبائل منها الحارث ومنها الحارثة ، والمكي: نسبة إلى مكة، حرسها الله تعالى (١) .

قال ابن الجوزي: توفي في جمادى الآخرة سنة ست وثمانين وثلاث مائة ببغداد وقبره ظاهر في جامع الرصافة ، ودفن بمقبرة المالكية، وقبره بالجانب الشرقي، وهو مشهور هناك يزار (٢).

١)- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس الناشر : دار صادر – بيروت – الطبعة : ١ ، ١٩٧١ ج ٤ / ٣٠٣ .

٢) – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : ابن الجوزي، دار الكتب العلمية – بيروت تحقيق محمد عطا ، مصطفى عطا ، الطبعة الأولي ،١٩٩٢ ج ١٤ / ٣٨٥ ، وانظر الوافي بالوفيات : الصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفي ، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ط ١ ٢٠٠٠ م ج ٤ / ٨٦ – ٨٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط ، دار بن كثير ١٤٠٦هـ دمشق ج ٣ / ١٢٠ – ١٢١.

المبحث الأول

مصطلحات متعلقة بالبحث

قبل البدء في البحث يجدر بنا الحديث عن بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث وهي كما يلي :

١ – الجبر:

الجَبْرِ الذي هو ضد الكسر وجَبَرَ الرجلَ على الأَمر يَجْبُرُه جَبْراً أَكرهه والجَبْرُ تثبيت وقوع القضاء والقدر والإِجْبارُ في الحكم والجَبْرِيَّةُ الذين يقولون أَجْبَرَ اللهُ العبادَ على الذنوب أَي أَكرههم ومعاذ الله أَن يُكره أَحدًا على معصيته (١)

يبين الكلاباذي أن معنى الإجبار هو أن يستكره الفاعل على إتيان فعل هو له كاره ولغيره مؤثر فيختار المجبر إتيان ما يكره ويترك الذي يحبه (٢) .

٢ – الرضا:

الرضا يرد على معنى القناعة والاختيار والتسليم (٣)

ويرد أيضا على معنى ينافي التسخط ، أو الحزن أو الغضب ، كما قال تعالى :

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة/٥٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾

---

١) لسان العرب : ابن منظور طبعة دار المعارف ، القاهرة ، سنة ١٣٠٧ هـ ج ١١٣/٤.

٢) التعرف لمذهب أهل التصوف : الكلاباذي ، تحقيق محمود أمين النواوي ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م ص ٦٥ .

(٣) المفردات : الراغب ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٣٢٤هـ . ص ١٩٧ ، ابن منظور : لسان العرب ج ٣٢٣/١٤.

[الأحزاب/٥١] ، ومن حديث عمار بن ياسر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : "وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب " (١) .

۞ الرضا في الاصطلاح الصوفي :

والرضا عند أغلب السادة الصوفية ، يرد على معنيين :

الأول : الرضا بالأمر الكوني وهو الرضا بالقضاء والقدر ، مع مراعاة أن الواجب على العبد أن يرضى بالقضاء الذى أمر بالرضى به ، إذ ليس كل ما هو بقضائه يجوز للعبد ، أو يجب عليه الرضا به ، كالمعاصي وفنون محن المسلمين (٢) روى عن أبي سليمان الداراني (ت:٢١٥هـ) أنه قال : (علموا النفوس الرضى بمجاري المقدور ، فنعم الوسيلة إلى درجات المعرفة) (٣) ، ويروى أن ذا النون المصري (ت:٢٤٨هـ) سئل عن الرضا ؟ فقال : سرور القلب بمر القضاء (٤) .

ويروى عن أبي على الدقاق (ت:٤١٠هـ) : (ليس الرضا ألا تحس بالبلاء ، إنما الرضا ألا تعترض على الحكم والقضاء) (٥) .

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ، طبعة المطبعة المصرية ، مصطفى الحلبي ، القاهرة ، سنة ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٤م السهو برقم (١٣٠٥) .

(٢) الرسالة القشيرية ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ، ومحمود بن الشريف ، طبعة دار الشعب ، القاهرة سنة ١٩٨٩م ص٣٣٩ .

(٣) طبقات الصوفية للسلمي تحقيق نور الدين شريبة ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ ص٨١

(٤) اللمع تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ، وطه عبد الباقي سرور ، طبعة دار الكتب الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٦٠ م ص٨٠ .

(٥) الرسالة القشيرية ص ٣٣٩ .

الثاني : الرضا بالأمر الشرعي ، وهو استسلام العبد لله ، فيذم ما ذمه الله ويكره ما كرهه ، لموافقته رضاه في كل شيء شرعه ، على تفصيل العلم وترتيب الأحكام [١].

ومن عباراتهم التي تجمع بين المعنيين السابقين ، ما روي عن الفضيل بن عياض (ت:١٨٧هـ) أنه قال : (أحق الناس بالرضا عن الله ، أهل المعرفة بالله عز وجل) [٢]، وعن أبي سليمان الداراني قال : (ليس أعمال الخلق بالذي يرضيه ولا بالذي يسخطه ، ولكنه رضي عن قوم فاستعملهم بعمل أهل الرضا وسخط على قوم فاستعملهم بعمل أهل السخط) [٣]

٣-الحــرية:

الحرية : الحر خلاف العبد ، والحرية ضربان [٤] :

الأول : من لم يجر عليه أحكام الرق .

الثاني : من لم تتملكه الصفات الذميمة ، من الحرص والشره من المقتنيات الدنيوية، وإلى العبودية التي تضاد ذلك .

-الحرية في الاصطلاح الصوفي :

(١) قوت القلوب للمكي ، طبعة مكتبة المتنبي ، القاهرة سنة ١٣١٠هـ ج ٢/٧١ بتصرف .

(٢) طبقات الصوفية ص١٠ .

(٣) اللمع ص٨٠ .

(٤) المفردات ص١١١ ، ولسان العرب ج ٤/١٨١.

تأتي الحرية عند السادة الصوفية بمعنى إتمام العبودية لله والتحرر مما سواه ، كما روي عن بشر الحافي (ت:٢٢٧هـ) أنه قال للسري السقطي : (إن الله تعالى خلقك حرا ، فكن كما خلقك ، لا تراء أهلك في الحضر ، ولا رفقتك في السفر ، اعمل لله ودع عنك الناس) (١) ، ويقول أيضا : (من أراد أن يذوق طعم الحرية ويستريح من العبودية ، لغير الله ، فليطهر السريرة بينه وبين الله تعالى) (٢) .

وينسب لأحمد بن خضرويه (ت:٢٤٠هـ) أنه قال : (في الحرية تمام العبودية وفي تحقيق العبودية تمام الحرية) (٣) ، وربما جعل الجنيد بن محمد (ت:٢٩٧هـ) الحرية آخر ما يصل إليه العارف من المجاهدة ، فيروى عنه أنه قال : الحرية آخر مقام للعارف (٤) .

و الحرية في الاصطلاح الصوفي على ثلاثة أنواع :

١- حرية العامة : وهى تعني الخروج عن رق اتباع الشهوات .

٢- حرية الخاصة : وهى الخروج عن رق المرادات .

٣- حرية خاصة الخاصة : وهى خروجهم عن رق الرسوم والآثار (٥) .

٤- التوكـل :

-**التوكل** : التوكيل أن تعتمد على غيرك ، وتجعله نائبا عنك ، قال الله تعالى :

---

(١) اللمع للطوسي ص٤٥٠.

(٢) الرسالة القشيرية ص ٣٧٩ .

(٣) اللمع للطوسي ص٤٤٨ ، طبقات الصوفية للسلمي ص١٠٤ .

(٤) الرسالة للقشيري ص ٣٨٠ .

(٥) الرسالة ص ٣٧٨ .

﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [الأحزاب/٣] ،
أي اكتف به أن يتولى أمرك ويتوكل لك .

-التوكل في الاصطلاح الصوفي :

استعمل السادة الصوفية مصطلح التوكل بصورة كبيرة على اختلاف فكرهم وتجاربهم ، وما ينسب لسهل بن عبد الله (ت:٢٩٣هـ) أنه قال : (من طعن في الحركة ، فقد طعن في السنة ، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان ، والتوكل حال النبي ﷺ ، والكسب سنته ، فمن بقي على حاله فلا يتركن سنته) [(١)] .

ويوضح الحكيم الترمذي (ت:٣٢٠هـ) حقيقة التوكل وأنه لا ينافي الطلب والأخذ بالأسباب ، مع الإيمان بأن الرزق ليطلب العبد كما يطلبه أجله ، وقد ضمنه الله للعبد: (إن كانوا قعدوا ينبغي لهم أن يقوموا وأن يطلبوا ، تحرزا من الطمع وفساد القلب ، فلا يضيع حق الزوجة والولد ، برغم أن أرزاقهم على الله ، فهذا تارك للسبيل والسنة، لقوله تعالى :

﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة/٢٣٣]) [(٢)] .

وينصح أبو طالب المكي (ت:٣٨٦هـ) المريد أن يلتزم بثلاث درجات لا يقلل من شأنها ولا يأخذ بواحدة ويدع الأخرى :

الدرجة الأولي : توجه القلب إلى الله على الدوام ، لعلمه أن الله على كل شيء قدير، وهو المعطي المانع ، فالقدرة كلها له ، يحكم في خلقه بأمره ما شاء كيف شاء ، أما

(١) قوت القلوب : المكي ج ١٦/٢.

(٢)آداب المريدين وبيان الكسب : الحكيم الترمذي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح عبدالله بركة ، طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة د .ت ص١٦٨ ، ١٦٩ .

الأسباب فهي مثل الآلة بيد الصانع يقول المكي : (ألا ترى أنه لا يقال الشفرة حذت النعل ولا السوط ضرب العبد ، إنما يقال الحذاء حذو النعل ، وفلان ضرب عبده بالسوط، وإن كانت هذه الأواسط مباشرة للأفعال إلا أنها آلة بيد صانعها ، وكذلك الخليقة يباشرون الأسباب في ظاهر العيان والله من ورائهم محيط ، القادر الفاعل بلطائف القدرة وخفايا المشيئة) (١) .

الدرجة الثانية : توجه الجوارح إلى الأسباب ، فقد أثبت الله الأسباب كأواسط لمعاني الحكمة في التصريف والتقليب .

الدرجة الثالثة : التسليم والرضا التام بما قضاه الله وقدره ، لأنه في المرحلة الأخيرة من التوكل (٢) .

٥- الاختيـار:

-**الاختيار** : طلب ما هو خير وفعله ، قال تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل/٢٠] (٣) .

والاختيار يقال لكل فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه .

الاختيار في الاصطلاح الصوفي :

والاختيار في الاصطلاح الصوفي يرد على معنيين:

---

(١) قوت القلوب : المكي ج ١٣/٢ .

(٢) الرسالة ص ٢٩٨- ٢٩٩ .

(٣) المفردات : الراغب ص١٦١ .

الأول : الاختيار الذى يعني اختيار العبد لما أراده الله شرعا ، فليس للعبد إرادة مخالفة لإرادة الله الشرعية ، وللصوفية في هذا المعنى روايات ، ما روي عن يحيى بن معاذ (ت:٢٥٨هـ) أنه قال : (ما دام العبد يتعرف يقال له لا تختر ، فإنك لست بأمين في اختيارك حتى تعرف ، فإذا عرفت ، يقال له : إن شئت فاختر وإن شئت فلا تختر ، فإنك إن اخترت فبنا ، فيما تختار وفيما لا تختار) (١) .

الثاني : ويرد على وجهين :

١- اختيار الله للعبد الاختيار الكوني ، ومن ذلك ما روي عن الجنيد بن محمد (ت:٢٩٧هـ) أنه أصابته الحمى فقال : يا إلهي عافني ، فسمع من قال له في قلبه : من أنت حتى تتدخل في ملكي ، وتجعل لك خيرة ، إنني أدبر ملكي خيرا منك ، فاختر ما اخترت بدلا من أن تتقدم إلى باختيارك (٢) .

٢- المعنى الثاني : هو كون اختيار العبد ، عين اختيار الرب ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي على صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [هود/٥٦] .

وقوله أيضا لما سئل ماذا تريد ؟ ، قال : (أريد ألا أريد) (٣) .

---

(١) اللمع للطوسي ص٤٢٩ وانظر نوادر الأصول : الترمذي ، طبعة استانبول ، تركيا سنة ١٢٩٣ هـ ص٨٩ وما بعدها ، وانظر ختم الأولياء : الترمذي ، تحقيق عثمان إسماعيل يحيى ، طبعة المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٥م ص٢٧٩ .

(٢) كشف المحجوب : الهجويري تقديم الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا ، طبعة دار التراث العربي ، القاهرة ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م ص٤٧٠.

(٣) قوت القلوب للمكي ج ١ / ١٢٨.

٦ – الإرادة

في الأصل من راد يرود ، إذا سعى في طلب الشيء ، والإرادة في الأصل ، قوة مركبة في قلب الإنسان ، جعلت اسما لشروع النفس إلى الشيء مع الحكم فيه ، بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل (١) .

-الإرادة في الاصطلاح الصوفي :

والإرادة في اصطلاح السادة الصوفية تطلق ويراد بها عدة معان :

١- إرادة العبد ، وهي وصف ذاتي للإنسان ، ومصدر أول وأصيل لكل الحركات والسكنات ، والرغبات ، وجميع الاختيارات في أعمال القلوب والجوارح ، قال أبو بكر الكلاباذي (ت:٣٨٠هـ) : (وأجمعوا أن الله خلق لهم الاختيار والاستحسان، والإرادة للإيمان ، والبغض والكراهية والاستقباح للكفر) (٢) .

٢- إرادة الله وهى على نوعين ، ذكرهما سهل بن عبد الله (ت:٢٩٣هـ) ، فيما روي عنه ، أنه سئل عن قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ أَبِي وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/٣٤] ، لما أمر إبليس بالسجود ، أراد منه ذلك أم لا ؟ فقال : أراده ولم يرده(٣)، ويشرح أبو طالب المكي (ت:٣٨٦هـ) كيف فرق سهل بن عبد الله ، بين الوجهين من خلال نوعي الإرادة :

---

(١) المفردات ص٢٠٦ ، ٢٠٧ ، لسان العرب لابن منظور ج ١ /٣٦٢ .

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف: الكلاباذي ، ص٦٢ ، وانظر أيضا آداب المريدين : الترمذي ، ص٣٣ ، وقوت القلوب لأبي طالب المكي ، ج١/١٧٥.

(٣) قوت القلوب : المكي ج ١/١٢٨ .

أ – أراده شرعا ، وإظهارا عليه إيجابا وتكليفا .

ب – ولم يرده منه وقوعا وكونا ، إذ لا يكون في ملكه إلا ما أراد الله تعالى وهي الإرادة الكونية ، فلو أراد كونه لكان ، ولو أراده فعلا لوقع ، لقوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إذا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس/٨٢]

فلما لم يكن ، علم أنه لم يرده ، فقد كان الأمران معا ، إرادته بالتكليف والتعبد ، وإرادته بأن لا يسجد ، فلم يقدر أن يمتنع من ألا يسجد ، كما لم يقدر من أن يمتنع أن يؤمن (١) .

٣– الإرادة ، بمعنى الجانب الإيجابي في مجاهدة الصوفي نفسه ، للتخلص من رعونات النفس وعيوبها ، وعزمه على الترقي في سلم المقامات والأحوال ، وهي عندهم بدء طريق السالكين إلى الله ، واسم لأول منزلة القاصدين إليه ، وتعني حبس النفس عن مراداتها ، والإقبال على أوامر الله ، والرضا بموارد القضاء عليه (٢)

٤– الإرادة ، إرادة القدر فقط ، ولا إرادة لغير الله (٣) .

٧– **التسليم** : السلم والسلامة ، التعري من الآفات الظاهرة والباطنة (٤) :

(١)قوت القلوب : أبو طالب المكي ج ٢١٨/١.

(٢)الرسالة : القشيري ص ٣٥٠ ، وانظر طبقات الصوفية للسلمي ص٤٦٥ ،.

(٣) اللمع : الطوسي ص٥٤٩.

(٤)المفردات : الراغب الأصفهاني ، ص ٢٤١.٢٣٩، لسان العرب : ابن منظور، ج ٢٩٢/١٢.

التسليم في الاصطلاح الصوفي :

والتسليم في الاصطلاح الصوفي ، ورد على معنى الرضا بالقضاء والقدر ، كما نسب إلى الحارث بن أسد المحاسبي ، (ت:٢٤٣هـ) أنه قال : (التسليم هو الثبوت عند نزول البلاء ، من غير تغير منه في الظاهر والباطن) [١] .

❁❁❁

(١) طبقات الصوفية للسلمي ، ص٥٩ .

المبحث الثاني

الإرادة والاستطاعة

*** الفرق بين النية وحديث النفس :**

يسمي الحارث المحاسبي الإرادة وعملها قبل ظهور الفعل على الجوارح : اعتقاد القلب، ويفرق بينه وبين حديث النفس مستدلا بقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ (١) .

فكسب القلب هو ما عقده داخله بفعل الإرادة ، ويكون العمل في الجوارح تابعًا لها فإن تخلف العمل مع وجود الإرادة ، فإنها عقد القلب وهو مؤاخذ بها ، و الدليل على ذلك هو ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : لأنه أراد قتل صاحبه) (٢) .

ويتفق المكي مع المحاسبي عندما يقول : (ألا ترى أنه بإرادة قلبه قتل صاحبه شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالنار ولم يقتل وقد نوى ، والله عز وجل يؤاخذه بباطنه وبعقد قلبه إذا كان مقيما على الفعل مصرا على ذلك) (٣)

ولعلهم كانوا يقصدون بالنية توجيه الإرادة للعمل إلى هدف واحد ، وهو إرضاء الله ومحبته ولذلك قالوا :

---

(١) البقرة / ٢٢٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب : وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا برقم (٣١) ومسلم في كتاب الفتن ، باب :إذا توجه المسلمان بسيفيهما برقم (٢٨٨٨).

(٣) قوت القلوب ج ٢ / ١٦١ .

(إن النية هي روح العمل وقلب المؤمن ، فالنية أو القصد إنما يجيء تمام الأعمال على شبيه أول القصد منه) (١) .

موقف الصوفية من الإرادة الإنسانية :

قسم أبو طالب المكي بواعث الإرادة من الخواطر إلى ستة أقسام :

١- خاطر النفس وخاطر العدو وهذان لا يعدمهما عموم المؤمنين وهما مذمومان وضد العلم .

٢- خاطر الروح وخاطر الملك وهذان لا يعدمهما خصوص المؤمنين وهما محمودان لا يردان إلا بالحق وبالعلم .

٣- خاطر العقل وهو متوسط بين هذه الأربعة :

ا ـ يصلح للمذمومين فيكون حجة على العبد لما كان من تمييز العقل وتقسيم المعقول.

ب ـ ويصلح أيضا للمحمودين فيكون شاهدا للملك ومؤيدا لخاطر الروح ويثاب العبد على حسن النية وصدق المقصد .

وهنا يوضح المكي أن خاطر العقل كان مع النفس تارة ومع الملك تارة أخرى ، فالله سبحانه وتعالى جعل الإنسان محلا لحصول أحكامه ومشيئته .

٤- خاطر اليقين وهو روح الإيمان والعمل الذى يحرك الإرادة على الطاعة والاستجابة كمحصلة للخواطر الإيمانية المتقدمة (٢) .

---

(١) المصدر السابق ج ١ / ١٧٥ .

(٢) قوت القلوب بتصرف ج ١ / ١١٤ ، ١١٥ .

وهنا نلحظ عند أوائل السادة الصوفية مدى الفهم الدقيق للقدر وعلاقته بحرية العبد واختياره ، يقول المكي :

وهذ كله كشف لعلم الله تعالى وإنفاذ لمشيئته وهو الابتلاء بالأسباب فالعدو يصير سببا لقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١).

ثم أحكم ذلك بسابق علمه فقال : { **وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ** } يعني بحوله وقوته ومشيئته { إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك }أي لنرى.

وقيل : لنعلم العلم الذى يجازى عليه بالثواب والعقاب .

وقيل : لنخبر ونكشف .

*كيفية التعرف على مصدر الخواطر :

ويعرض المكي أيضا في تفصيل طيب كيف يمكن للإنسان أن يفرق بين أنواع الخواطر ومصادرها ، ويحصر ذلك في التقسيم الآتي :

[١] – ما كان من لائح يلوح في القلب من معصية ثم يتقلب فلا يثبت فهذا نزغ من قبل العدو .

[٢] – ما كان في القلب من هوى ثابت أو حال مزعج دائم لابث فهو من قبل النفس الأمارة بطبعها أو مطالبة منها بسوء عادتها .

[٣] – ما ورد على العبد من همه بخطيئة ووجد العبد فيها كراهيتها فالخاطر مركب من :

ا ـ الورود من قبل العدو .

ب ـ والكراهية من قبل الروح والإيمان .

[٤] – ما وجد من هوى أو معصية ثم ورد عليه المنع من ذلك فالخاطر مركب أيضا من:

---

(١) سبأ / ٢٠ .

ا ـ الهوى من قبل النفس .

ب ـ المنع من قبل الملك .

[٥] – ما وجده عن خوف أو حياء أو ورع أو زهد وما شهده من تعظيم وهيبة وإجلال فهذا كله من إرادة اليقين وهو من مزيد الإيمان (١) .

ثم يقول المكي بعد ذلك : (فما كان منها من نية وعزم ، كان محسوبا للعبد في باب النيات مكتوبا له في ديوان الإرادة له بها حسنات ، وما كان منها من الشر نية وعقدا وعزما فعلى العبد فيه مؤاخذة من باب أعمال القلوب ونيات السوء وعقود المعاصي)(٢).

نخلص من جملة ما سبق في هذا المبحث إلى القول بأن أوائل السادة الصوفية أثبتوا وجود بواعث للإرادة يقلبها الحق سبحانه وتعالى كيف يشاء تثير الإرادة وتهيؤها للفعل دون إجبار أو إلزام بفعل دون آخر ، وهي عبارة عن وجود وعاء باطني هو نازعان هما محل التقوى والفجور ، وهاتفان يهتفان له في كل وقت ، أحدهما هو العدو أو الشيطان، والثاني هو الملك ووعد الله الحق من ناحية أخرى ، كما أكدوا عدم وجود إجبار على الإنسان لحظة الاختيار وإجابته للدواعي الداخلية إلا سلطان الإرادة .

الاختيار البشري :

الاختيار البشرى للإنسان هو تحرك الإرادة الإنسانية الحرة لاختيار المواقف في حياته ولتوجيه النية والقصد تجاه فعل دون آخر أو نحو الفعل دون الترك أو العكس حتى يصل إما إلى الجنة وإما إلى النار.

---

(١) قوت القلوب : المكي ج ١ / ١٢٧ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ج ١ / ١٢٧ .

ويذكر المكي في تفسيره لقوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٣٩) وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (١).

أنه لما كانت الجنة ضد الجحيم كان الهوى هو الدنيا ، لأن النهي عنه ضد الإيثار له فمن نهى نفسه عن الهوى ، فإنه لم يؤثر الدنيا وإذا لم يؤثر الدنيا ظهر معنى الزهد فيها وكانت له الجنة التي هي ضد الجحيم فصارت الدنيا هي طاعة الهوى وإيثاره في كل شيء(٢) .

ويذكر المكي في موضع تخيير العبد بين الدنيا والآخرة حديثا فيه : (لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها) (٣) .

ويشرح المكي كيف يزهد المرء في الدنيا من خلال ما هو مطروح لديه من أمور الابتلاء بأن الله قال في شأن يوسف عليه السلام :

﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٤) .

فهذه تسمية لهم بالزهد فلما باعوه وخرج من أيديهم صاروا زاهدين ، والعرب تقول شريت بمعنى بعت لأنهم يقولون ابتعت بمعنى اشتريت .

---

(١) النازعات / ٣٧ : ٤١ .

(٢) المصدر السابق ج ١ / ٢٤٦ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب الغدوة والروحة في سبيل الله برقم (٢٧٩٢) وكذلك أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله برقم (١٨٨٠) وأحمد في المسند ج ٣ /١٤١ والترمذي برقم (١٦٤٨) والنسائي جـ ٦ / ١٥ ، وابن ماجة برقم (٢٧٥٦) والدارمي ج٢ / ٢١٢ والبيهقي في السنن ج ٩ / ١٥٩ .

(٤) يوسف / ٢٠ .

كذلك العبد إذا باع نفسه وماله من الله تعالى وخرج من هواه إلى سبيل مولاه فهو من الزاهدين ، وكذلك قال المولى عز وجل :

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ (١) .

وقال أيضا : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٢) .

فإذا كان العوض واحدا وهو الجنة في ذكر المعنيين كان بيع النفس والمال وإخراجهما لله تعالى بمعنى النهي عن الهوى فيهما ، والهوى هو الحياة الدنيا ، وهو اقتناؤه للمال وحبس النفس عليه ، فاستبدال ذلك بضده من إخراج الهوى من النفس وإدخال الفقر على المال هو الزهد في الدنيا (٣) .

يقول سهل بن عبد الله : (من علامة حب الله تعالى حب النبي عليه السلام ومن علامة حب النبي صلى الله عليه وسلم حب السنة ومن علامة حب السنة بغض الدنيا وعلامة بغض الدنيا ألا يأخذ منها إلا زادا وبلغة) (٤) .

*** موضوع الاختيار البشرى واتساع دائرته عند أبي طالب المكي :**

إن الاختيار البشري ومجاله عند أغلب أوائل السادة الصوفية هو اختيار الدنيا في مقابل الآخرة أو العكس ، لكن الزهد الذى تميز به السادة الصوفية دليل على اختيارهم

(١) التوبة /١١١ .
(٢) النازعات /٤٠ .
(٣) قوت القلوب ج ١ / ٢٤٧ .
(٤) المصدر السابق ج ١ / ٢٥٩ .

للآخرة ورفضهم للدنيا ، ولكنه لم يلبث حتى تطور من الزهد في الدنيا فقط إلى الزهد في الدنيا والآخرة معا ، طمعا في إرضاء الله ومحبته وذلك أعلى مراتب الزهد .

فأصبح مجال الاختيار هو تفضيل الله على الدنيا والآخرة وكل شيء .

ويشرح أبو طالب المكي الوجهين في الإرادة فقال : (يعنى أنه أراده شرعا وإظهارا عليه إيجابا وتكليفا ولم يرده منه وقوعا ولا كونا ، إذ لا يكون في ملكه إلا ما أراد الله تعالى ، فلو أراد كونه لكان ولو أراده فعلا لوقع بقوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١) فلما لم يكن ، عُلم أنه لم يرده، فقد كان الأمران معا (٢) .

يقول المكي : (والأمة مجمعة على قول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، واجتمعت على قول : لا حول ولا قوة إلا بالله فهذا عام في كل شيء ليس في بعض الأشياء دون بعض) (٣) .

ثم يفرق بين الوجهين في الإرادة والأمر فيقول بعد ذكره لسؤال السائل الذى أجاب عليه سهل بن عبد الله :

(وكذلك القول في كل ما أمر به وأراده ، أنه أراد الأمر الشرعي ليكونوا مكلفين متعبدين ، ولم يرده ممن لم يكن فيه الامتثال لأنه سبحانه وتعالى قال : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النحل ٤٠ .

(١) يس / ٨٢ .
(٢) قوت القلوب ج ١ / ٢١٨ .
(٣) المصدر السابق ج ١ / ٢١٨.

فأخبر أنه إذا أراد شيئا كونه ، كما أنه إذا كون شيئا فقد أمر بتكوينه وأراده بدلالة كونه ، فلما لم يكن الأمر من العاصين علمنا أنه لم يرده إذ لو أراده كان فصار كون الشيء دليلا على إرادته) (١) .

ثم يذكر بعد ذلك العلة في هذا التقسيم فيقول :

(وهذا أصل الابتلاء وإرادة ظهور البلاء ، يأمر الله تعالى بالشيء ويريد كون ضده وقد أراد الأمر به وحسب ، وينهى عن الشيء ويريد كونه ، وقد أراد النهي عنه فقط)(٢) .

ويورد المكي هذا التفصيل تحت بابين اثنين هما باب الربوبية وباب العبودية :

يقول المكي : (وهذا التفصيل في هذه المعاني من الأحكام هو ظاهر العلم وفرض القدر وفحوى التنزيل والشرع والجبر للملك الجبار ، يجبر خلقه على ما شاء كما خلقهم لما شاء ويردهم إلى ما شاء ، كما ينشئهم فيما يشاء فالحكم لله العلي الكبير الواحد القهار) (٣) .

ثم يبين تعلق ذلك بالربوبية والعبودية فيقول :

١- يقهر عباده كيف شاء ويجرى عليهم ما يشاء وله الحجة البالغة والمشيئة السابقة بوصف الربوبية وبحكم الجبرية .

٢- وعليهم الاستسلام والانقياد والطاعة والاجتهاد طوعا وكرها بوصف العبودية (٤) .

---

(١) المصدر السابق ج ١ /٢١٨ .

(٢) المصدر السابق ج ١ / ٢١٨ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ / ١٢٨ .

(٤) قوت القلوب ج ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

فالأمر الإلهي والإرادة الكونية والمشيئة المطلقة كل ذلك عندهم يعمل في الجانب الجبري من الإنسان وبقية المخلوقات في الكون .

وكذلك لا يعنى ذلك عندهم أن الأمر الإلهي متعدد ومتنوع وأن الإرادة الإلهية متعددة ومتنوعة وإنما هذه صفات الله ، فالإرادة واحدة ولكنها إذا صدرت للمخلوقات بكلمة كن المفصلة والمظهرة كما يسميها سهل بن عبد الله .

ولذلك فإن المكي أصاب عندما حصر أعمال العباد في ثلاثة أنواع تبين العلاقة بين المشيئة الإلهية والإرادة الإنسانية :

[١]- الفرض وهو ما أمر به العباد على سبيل الإلزام وفيه تجتمع ثلاثة معان عند استجابة العبد :

١- المشيئة الشاملة والإرادة الكونية المطلقة .

٢- الإرادة الابتلائية والأمر التشريعي المتضمن للمحبة .

٣- إرادة العبد بالامتثال للشرع واختياره تدبير الله (١) .

وفي تلك الحالة يتعامل العبد مع أوامر الله التشريعية على أنه أسلم نفسه لله وانسلخ من التدبير والاختيار الذى يخالف تدبير الله واختياره ، كما قال تعالى في جمعه للكائنات العابدة مع عبودية الإنسان : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾(٢) فجعلهم صفا واحدا في السجود مع كون المخلوقات خارجة عن الابتلاء والإنسان داخل فيه .

---

(١) المصدر السابق ج ١ / ١٢٧ .

(٢) الحج / ١٨ .

[٢]- النوع الثاني في حصر أعمال العباد هو: النفل وهو ما أمر به العباد لا على سبيل الحتم والإلزام وفيه معنيان :

١- المشيئة الشاملة والإرادة الكونية المطلقة .

٢- محبة الله له إذ ندب إليه .

فإذا فعل العبد ما ندب الله إليه فقد وافق المشيئة والمحبة يقول المكي : (ونقول : إن النفل لا بأمر الله الإلزامي لأنه لم يوجبه ولم يعاقب على تركه ولكن بمحبة الله ومشيئته جل وعلا ، لأنه سبحانه شرعه وندب إليه) (١) .

وكثير من أوائل السادة الصوفية نزلوا المستحبات أو المندوبات منزلة الواجبات بغية التقرب إلى الله .

[٣]- النوع الثالث في حصر أفعال العباد : المعصية وهى مخالفة العبد لإرادة الله التشريعية وفيها يجتمع من المعاني :

١- المشيئة الشاملة والإرادة الكونية المطلقة .

٢- مخالفة الإرادة الإنسانية الحادثة للأمر الشرعي والإرادة الشرعية .

يقول المكي : (إن المعصية لا بأمر الله لأنه لم يشرعها على ألسنة المرسلين ، ولا بمحبة الله لأنه قد كرهها إذ لم يأمر بها ولم يندب إليها ولكن بمشيئة الله جلت عظمته ألا يخرج شيء منها كما لم يخرج شيء من علمه ، فقد دخل كل شيء فيها كما دخل كل شيء في العلم) (٢) .

---

(١)المصدر السابق ج ١ / ١٢٧.

(٢) قوت القلوب ج ١ / ١٢٧.

فالله سبحانه وتعالى أراد بإرادة نافذة وأمر أمراً كونيا سابقا على الأوامر في الأزل أن يكون الإنسان حرا وأن يفعل ما يختاره حتى ولو كان معارضا وخارجا عن الأمر الابتلائي ، فإذا فعل الإنسان أي فعل مخالف لأوامر الله ونواهيه التشريعية ، فإنه يمارس الحرية ويختار بإرادته وينفذه بأمر الله الكوني الأول الذى أصبح به مختارا ، ويصبح معنى القدر الإلهي بالنسبة للإنسان قدرا من الإنسان العاصي لعصيانه ، أي أن الله قدر منه المعصية ومكّنه منها بالأمر الكوني الذى به أصبح حرا .

يقول المكي في إجمال هذا المعنى : (فالله سبحانه عالم بما أراد وقد سبق به علمه ، كذلك هو مريد لما علمه أظهرت إرادته سابق علمه وكشف علم الغيب بظهور إرادته الشهادة ، فهو عالم الغيب والشهادة فالغيب علمه والشهادة معلومه ، فكيف يخالف المعلوم العلم وهو إجراؤه والإرادة نفذت العلم في معلومات الخلق ، وهذا فرض التوحيد)(١) .

ويذكر المكي أن الله احتجب على العموم بالأسباب فهم يرونها في اطراد العلل والمعلولات وحجب الأسباب بنفسه عن الخصوص فهم يرونه ولا يرونها (٢) .

*** مقومات التوكل وعلاقة ذلك بالأسباب :**

ويمكن للباحث أن يحدد مقومات التوكل عند أوائل السادة الصوفية من خلال فهمهم للفاعلية الإلهية وعلاقتها بالأسباب والعلل في الركائز الآتية :

(١) المصدر السابق ج ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٢) التعرف ص ١٥ .

[١] – توجيه القلب إلى الله على الدوام سواء كان الرزق بأسباب أو بغير أسباب كما تقدم وهذا نابع عندهم من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (١)

ولذلك يشترط أوائل السادة الصوفية موافقة الكسب للشريعة حتى يصبح العمل توكلا على الله ، لأن من يلزم نفسه الرضا بأمر الله الكوني لا يخالف بعمله أمره التشريعي ولو خالف أمره التشريعي أولى به ألا يرضى بأمره الكوني ، فمن سلك سبيلا محرما لا يكون متوكلا عند أوائل الصوفية .

سئل ذو النون المصري عن التوكل ؟

فقال : خلع الأرباب وقطع الأسباب .

فقال السائل : زدني ؟

فقال : إلقاء النفس في العبودية وإخراجها من الربوبية (٢) .

وهو يقصد بخلع الأرباب عدم توجه القلب واعتماده على الأسباب المخلوقة كفواعل مستقلة تتحكم في رزقه ، ويقصد بإخراج النفس من الربوبية أي ربوبية ذاتها على غيرها.

ويعنى ذلك الكبر والاغترار بالنفس وادعاء القدرة الشاملة والاستطاعة الكاملة مع تناسي قدرة الله وفاعليته ، ويكاد يجمع أوائل السادة الصوفية من خلال مروياتهم على أن الاعتماد على الأسباب وسكون القلب إليها شرك خفي ، يقول المكي : (الشرك الخفي هو الاعتماد على الأسباب) (٣) .

---

(١) سورة الطلاق / ٢ ، ٣ وانظر قوت القلوب ج ٢ / ١٠ .

(٢) قوت القلوب ج ١ / ٤١٨ .

(٣) المصدر السابق ج ٤ / ١٣ .

*** الاستطاعة وعلاقتها بما سبق :**

ويمكن القول من خلال ما سبق إن الاستطاعة عند أوائل السادة الصوفية تقوم على أساسين:

الأول : أساس خارج النفس البشرية ويكمن في تكييف الكائنات والمخلوقات بالصورة التي تمكن الإنسان في الأرض ، وفي النواميس التي تسير عليها هذه المخلوقات ، كأسباب خارجية تتدخل في حياة الإنسان (١) .

الثاني : أساس داخلي ويكمن في النفس البشرية ذاتها وهى الاستطاعة الذاتية للإنسان على الفعل .

أما عن الأساس الأول ، فإن الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات جميعا مسخرة للإنسان كما أقام النواميس الكونية وقوانينها من خلال الترابط بين الأسباب واطراد العلل والمعلولات .

وهذه الأسباب الخارجية إنما هي للابتلاء ، فالإنسان كما طلب منه أن يعالج النفس ويقومها إذا مالت للانحراف فإنه كذلك عليه أن يجاهد بفكره وقلبه وجوارحه كل ما يعوق حسن أدائه للعبودية .

وأما عن الأساس الثاني للاستطاعة البشرية فهو يقوم أساسا في النفس من جهة حدوثها مع الفعل أو قبله أو بعده ، فأوائل السادة الصوفية أثبتوا للإنسان استطاعة فاعلة لأعماله وأفعاله ، وقدرة حقيقية لا يمكن إنكارها ولا يؤثر ذلك مطلقا على مدى شمول قدرة الله وإرادته .

---

(١) التعرف ص ٢٨٢ .

وأما حقيقة الفعل البشرى عند أوائل السادة الصوفية فيمكن إدراكه من خلال ملاحظاتهم وتحليلاتهم النفسية في إيضاح مذهبهم في القدر الإلهي والاستطاعة الإنسانية.

فيقول المكي : (خلق الله النفس متحركة ثم أمرها بالسكون وهذا هو الابتلاء فإن تداركها بالعصمة سكنت ، وهذا خصوص وإن تركها تحركت بطبعها وجبلتها وهذا هو الخذلان) (١) .

لقد نظر المكي إلى النفس على أنها مصدر للحركات والسكنات في الإنسان وهي في ابتلاء مستمر بينهما ، فإن سكنت إلى تدبير الله كانت العصمة والتوفيق وإلا فالإضلال والخذلان .

وقد شبه المكي أفعال الإنسان التي تمت باستطاعته بالحب أو الخرز وشبه إرادة العبد بالخيط الذى ينتظم عليه الحب أو الخرز (٢) .

ومما لا شك فيه أن أي فعل ظاهر يقوم به الإنسان ، يتم كما هو معلوم بالضرورة من الواقع بأعضائه الجسدية أو بالأدوات الخارجية التي يستعين بها على إتمامه ، كما أنه من المعلوم أيضا أن أي فعل يحدث عبارة عن عدة أفعال صغيرة ينتهى كل منها في حقيقته إلى حركات وسكنات سواء كانت حركات نفسية أو جسدية أو طبيعية .

فمجموع الحركات والسكنات ليس في الحقيقة سوى علة لوجود الفعل المراد ونتائجه، وفي الوقت نفسه فإن كل حركة سابقة تصبح علة وسببا للحركة التالية المعلولة ، التي ما تلبث أن تصبح هي الأخرى علة لمعلولها الذى يليها ، وهكذا حتى تأتي الحركة الأخيرة التي هي معلول وليست علة .

---

(١) قوت القلوب ج ٢ / ١١ .

(٢) المصدر السابق ج ٢ / ١٠ .

وعلى ذلك فالفعل البشرى يبدأ من حالة نفسية للفاعل بنية وإرادة وينتهي بعد تفاعلات بين الحركة والسكون بحالة نفسية لنفس الشخص أو لغيره من الناس .

ومساحة ما بين العلة الأولى والمعلول الأخير من العلل والمعلولات الخارجية في الفعل البشرى فهي من خلق الله وتوفيقه وإمداده وتيسيره وهذه المساحة هي حبات العقد أو الخرز في المثل الذى ضربه المكي .

أما قيام العلة الأولى وامتدادها إلى تحصيل المعلول الأخير فهو الخيط الذى ينظم الحب والخرز في العقد ، وهذا يطابق المعنى المشار إليه في قوله سبحانه وتعالى :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى (١٠) ﴾ (١) .

وكما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) .

فالفعل البشرى الاختياري ليس سوى مجموعة من العلل والمعلولات تبدأ بعلة أولى وتنتهى بالمعلول الأخير .

ويمكن القول أن العلة الأولى للفعل البشرى الاختياري عند أوائل السادة الصوفية هي تحرك الإرادة المختارة استجابة لما يسبقها من دوافع نفسية وخواطر داخلية منبعثة من الروح أو النفس أو الملك أو الشيطان لاختيار هذا الفعل دون غيره .

---

(١) الليل / ٥ : ١٠ .

(٢) الصافات / ٩٦ .

وعلى ذلك فالفعل المختار نابع من ذات الإنسان وهو المسئول عنه تصديقا لقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات) (١).

وكذلك يمكن القول إن المعلول الأخير للفعل هو الشيء المختار والمقصد الذى أراد الإنسان تحقيقه واكتسابه .

ومن ثم فلا عجب في تشبيه المكي للإرادة البشرية بالخيط الرفيع الذى ينظم الخرز أو حبات العقد فالاستطاعة أو العلل والمعلولات تصاحب الفعل مصاحبة الخيط للعقد، كذلك دور الإرادة مع الاستطاعة البشرية في إتمام الفعل.

العلاقة بين الفاعلية الإلهية والفاعلية الإنسانية

أثبت السادة الصوفية الأوائل قدرة للإنسان واستطاعة على الفعل كما اعترفوا بالمؤثرات الطبيعية كأسباب وعلل خلقها الله عز وجل ، وعلى الوجه الآخر أفردوا الله بالخلق والفاعلية وجعلوا ذلك جوهر التوحيد عندهم حتى يحكى الكلاباذي إجماعهم على ذلك فيقول :

(وأجمعوا أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها كما أنه خالق لأعيانهم ، وأن كل ما يفعلونه من خير وشر فبقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته) (٢) .

والسؤال الذى يطرح نفسه علينا الآن هو : كيف ينسب أوائل السادة الصوفية الفعل الحقيقي إلى الله وفي الوقت نفسه يعترفون بأثر السبب الطبيعي وبالفاعلية الإنسانية ؟

---

(١) متفق عليه أخرجه البخاري ج ١ ١/ ١٥٦و (١/ ٢٩٢) و (١/ ٣٣٠) و (١/٣٤٦) . ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) التعرف ص ٦٠ .

حتى يقول المكي عن الفواعل والمؤثرات والوسائط بين الفاعلية الإلهية وبين حدوث الفعل أو خلق الشيء :

(في الأشياء أواسط حق وأسباب صدق) (١) .

وذلك في الوقت الذى أجمعوا على أنه لا فاعل على الحقيقة إلا الله ؟

وهذا يوجب على السادة أوائل الصوفية تقديم حل لتفسير هذا التعارض الظاهري وثمة حلان يقدمهما الفكر الإنساني :

أولهما : أن الفعل يأتي من فاعلين الإله والمخلوق .

ثانيهما : أن يقال إن الفاعل الحق هو الله عز وجل وأن ما سواه ليس له أدنى دور في الفعل (٢) .

بينما رفض أوائل السادة الصوفية شأنهم في ذلك شأن الصحابة والتابعين من قبل، أن يكون هناك خالق ومحدث للأشياء غير الله سبحانه وتعالى فالحل الأول مرفوض رفضا تاما ، وذلك لأن الفعل عندهم لا يأتي من فاعلين وإلا كان شركا ، فالفاعل الثاني المظهر للفعل والذى فعل بيده وأجرى الفعل بواسطته هو ثان محدث ، والأول القديم هو الفاعل الأصلي) (٣) .

فوقوع الفعل بفاعليتين عدّه أوائل الصوفية شركا ، كما أنهم رفضوا الحل الثاني أيضا إذ يستدل المكي على رأي أوائل الصوفية في إثبات الأواسط ودورها كمؤثرات فعالة من صنع الله بقوله تعالى :

---

(١) قوت القلوب ج ٢ / ١٤ .

(٢) كشف المحجوب ص ٣٣٣ .

(٣) قوت القلوب ج ٢ /١٢ وانظر كشف المحجوب ص ٣٣٣ .

﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ﴾ (١)

وبقوله : ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ (٢) .

وقال في تثبيت الأملاك وبيعها منه بالأعواض كرما منه وفضلا :

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ (٣) .

والحل الذى يمكن استنباطه من المصادر الرئيسية لأوائل السادة الصوفية ومن أقوالهم ومأثوراتهم الواردة فيها يتلخص في الاعتقاد بأن الفعل الواحد ذو وجهين :

[١] – وجه هو فيه محدث ومخلوق على الحقيقة بفاعلية الله عز وجل وحده لا شريك له .

[٢] – ووجه آخر باستطاعة الإنسان .

وهذا الوجه الأخير لا يمت بأية صلة إلى إحداث الفعل أو خلقه ويسمى هذا الوجه كسبا ، والدليل على ذلك عندهم أن الفعل الواحد ينسبه القرآن الكريم للخالق قبل الإنسان فعلا باعتبار أنه سبحانه وتعالى هو الخالق المحدث له وحده وليس للإنسان أي دور فيه على الإطلاق ، أما الوجه الثاني وهو اكتساب الإنسان للفعل فليس خلقا أو إحداثا له ، وإن كان الكسب يثبت دورًا للفاعلية الإنسانية مترتبا على الاختيار .

قال تعالى :

﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ (٥٨) أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ (٥٩) ﴾ (٤) .

---

(١) التوبة / ٥٥ .

(٢) العلق /٤ .

(٣) التوبة / ١١١ . والتعرف ص٦٢ .

(٤) الواقعة /٥٨ .

وقال أيضا : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) ﴾ (١) .

فأضاف الإمناء والحرث إلينا لأنها أعمال ونحن عبيد عمال ، ولأنها صفاتنا وأحكامها عائدة علينا ، وأضاف الخلق والزرع إليه لأنها آيات عن قدرته وحكمته والله هو القادر الحكيم (٢) فالأشياء والأحياء والأفعال مخلوقات لله بقدرة مكتسبة للعبد باستطاعته .

يقول المكي : (ألا ترى أنك لا تقول خلقني أبي وإن كان هو سبب خلقك ولا تقول أحياني وأماتني فلان وإن كان واسطة في الإحياء والقتل ، لأن هذا شرك ظاهر اشتهر قبحه فترك) (٣) .

ويعقب المكي على هذه الأمثلة من الأفعال بقوله : (وكذلك كل ما ذكر في الكتاب من الأعمال والاكتساب أضيف إلى الجوارح المجترحة ونسب إلى الأدوات المكتسبة) (٤) .

وهو عنده من كسب العبيد ومن خلق الله وحده .

وبهذا الحل استطاع السادة الصوفية إثبات الفعل الحقيقي بمعنى الإحداث والخلق لله وحده ، وفي الوقت نفسه وفقوا بهذا الحل في إثبات دور للفاعلية الإنسانية يكفي لإثبات المسئولية الخلقية واستحقاق الجزاء.

---

(١) الواقعة /٦٣ .

(٢) قوت القلوب ج ٢ / ١١ .

(٣) المصدر السابق ج ٢ / ١١ .

(٤) المصدر السابق ج ٢ /١١ .

فالاستطاعة للكسب وليست للخلق والإحداث ، والله سبحانه وتعالى خالق للفعل في الحالين سواء كان الفعل المراد للعبد طاعة أو معصية ، ومن ثم فلا يتم شيء في الكون ولا أثر ولا فعل لهذا الشيء إلا بإذن الله وخلقه له .

وهذا الحل يتوافق مع الكلمات البليغة للحسن بن علي التي أوردها الكلاباذي في باب الاستطاعة : (إن الله تعالى لا يطاع بإكراه ولا يعصى بغلبة ولم يهمل العباد من المملكة)(١) .

فأثبت اختيار الإنسان للطاعة والمعصية وبين أن هذا واقع بأمر الله وفي هذا يقول سهل بن عبد الله : (إن الله تعالى لم يقو الأبرار بالجبر إنما قواهم باليقين) (٢) .

ويرى المكي أن نسبة الفعل إلى السبب أو إلى العبد شرك ، ولا يفرق في ذلك بين خلق الله وإحيائه وإماتته وبين الكسب في الرزق، فكما أن الله أخبرنا أنه الخالق المحيي المميت أخبرنا أنه الرازق ، وقرن بين هذه الأربع مع ترتيب الحكمة والقدرة لظهور الأسباب ووجود الأواسط فقال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ (٣) .

يقول المكي معقبا : (فكما ليس في الثلاثة جاعل ومظهر إلا الواحد فكذلك ليس في الرابعة من رازق إلا هو) (٤) .

---

(١) التعرف ص٦٤ .

(٢) التعرف ص ٦٤ .

(٣) الروم / ٤٠ .

(٤) قوت القلوب ج ٢ /١٠ .

ثم يلخص الأمر فيقول: (فظهرت حكمة الله في الأشياء لعود الأحكام على المظهرين لها وبطنت قدرته في الأشياء لرجوع الأمر كله إليه ، وهذه شهادة التوحيد للعارف المتوكل وهو مقام العلماء الربانيين) (١) .

وهذا الفكر الذى يشرح من خلاله أوائل السادة الصوفية مفهومهم للتوكل وغيره استطاعوا بحق أن يضعوا به الحل المناسب لتفسير العلاقة بين فعل الله وكسب العبد .

إن النظرية الصوفية للكسب عند الأوائل تتعلق بتفسير العلاقة بين الفعل الإلهي والفعل الإنساني بهدف إثبات المسؤولية الخلقية واستحقاق الجزاء دون المساس بأن الله عز وجل هو الخالق .

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للفاعلية الطبيعية والأسباب غير الإنسانية بصفة عامة وهو ما يسميه أوائل الصوفية بصفة عامة والمكي بصفة خاصة بالأواسط (٢).

ويعنى بها الفاعلية الوسط بين فعل الله عز وجل وبين المفعول أو الحادث الأخير في الفعل ، وهى عند المكي نوعان :

الأول :الأسباب الطبيعية التي تحدث على أثر حدوثها الظواهر الطبيعية والحيوية.

الثاني : أسباب غيبية غير مرئية ويعنون بها الملائكة .

لقد نسب أوائل السادة الصوفية للإنسان دورا مهما في الفعل حددوه بالكسب ، ولكنهم بالنسبة للأسباب الطبيعية والأحوال الغيبية رفضوا أن ينسبوا لها أي دور مستقل على الإطلاق ، وفهموا هذه الأواسط على أنها مجرد حجاب تحتجب وتستتر به الفاعلية الإلهية من ناحية وتظهر من خلاله الربوبية فيعرفونها من ناحية أخرى .

---

(١) المصدر السابق ج ٢ / ١٠ .

(٢) كشف المحجوب ص ٤٦٦ .

فهم يفردون الله بالخلق والفعل ، ولكن الكسب الذى أثبتوه للإنسان ليس إلا استحقاقا للجزاء وإثباتا للعدل الإلهي ، أما بالنسبة للطبيعيات أو الغيبيات من الأسباب والأواسط فليست مسئولة أو محاسبة ، ومن ثم فلم يثبت الصوفية لها أي فاعلية مستقلة على الإطلاق ، بل الفاعلية كلها لله حيث هو الفاعل بها جميعا .

ومبدأ احتجاب الفاعلية الإلهية النافذة يتردد على أفواه الكثير من أوائل السادة الصوفية (١) فهم ينظرون إلى الأسباب باعتبارها من مكر الله عز وجل وابتلائه للعباد لإخفاء فاعليته وعملها فلا يراها الناس رؤية مباشرة ولا يواجهونها مواجهة صريحة ، وهذا المعنى هو ما يفهمه المكي من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ (٢) .

قيل : الهاء إشارة إلى الله تعالى وقال أبو العباس بن عطاء (٣) :

ويثبت المكي احتجاب القدرة الإلهية في فعلها بالأسباب بقوله : (احتجب عن العموم بالأسباب فهم يرونها) أي أنهم لضعف توكلهم وإيمانهم يعاينون النتائج

---

(١) كشف المحجوب ص١٠ ، ١١

(٢) البقرة / ٢٥٥ .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن سهل بن عطاء الآدمي ، من كبار مشايخ الصوفية وعلمائهم وهو من أقران الجنيد بن محمد ، مات سنه ٣٠٩ وقيل سنة٣١١ هـ ومن أفضل ما حفظ عنه : (من ألزم نفسه آداب السنة نور الله قلبه بنور المعرفة ، ولا مقام أشرف من مقام متابعة الحبيب صلى الله عليه وسلم في أوامره وأفعاله وأخلاقه والتأدب بآدابه قولا وفعلا وعزما وعقدا ونية) انظر في ترجمته الرسالة القشيرية ص ٩٧ ، حلية الأولياء : أبو نعيم الأصفهاني ، طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة سنة ١٣٥١هـ ج ١١ / ٣٠٢ شذرات الذهب ج ٢ / ٢٥٧ والمنتظم ج ٦ / ١٦٠ .

والأحداث بها ، بينما لا يخدع الموحدون والمتوكلون بالأسباب لقوة إيمانهم بالله ومعرفتهم بصفاته .

يقول المكي : (وحجب الأسباب بنفسه عن الخصوص فهم يرونه ولا يرونها) (١) .

ويوضح المكي مبدأ احتجاب صفة القدرة بقوله :

(وكذلك أيضا تدخل الشبهة على الغافلين من ضعف اليقين لشهود المانعين والمنفقين أوائل في الفعل من قبل أن الله تعالى أظهر العطاء والمنع بأيديهم ، فشهدوهم معطين مانعين لنقصان توحيدهم ، فأشركوا في أسماء الله) (٢) .

وفي هذا النص يتضح لنا من قول المكي عن الغافلين أنهم يرون الناس والأسباب أوائل في الفعل اعتقاده بأن الأفعال المنسوبة للبشر والأسباب ليست على وجه الأصالة في الإحداث ، لأن الفاعل الحقيقي هو الله وحده وإنما الأسباب والناس ليسوا إلا مجالا لإظهار فعل الله عز وجل ، وذلك بحجب قدرته الفاعلة بهم حتى يقع أصحاب الغفلة في الشرك الخفي ابتلاء من الله .

فيقول العبد أعطاني ومنعني فلان ، وهذا شرك لأن الأسباب تظهر على أيديهم وتجرى بواسطتهم فحجبوا بها عن المسبب واستتر عنهم المعطي المانع(٣).

ومن ثم فالسادة الصوفية الأوائل يفهمون علاقة الأسباب بالفاعلية الإلهية باعتبار أن الأسباب مجرد ستار وحجاب لقدرة الله عز وجل يحجبه الخالق رحمة بالناس وبخاصة الضعاف من ناحية ، وابتلاء واختبارًا لهم من ناحية أخرى .

---

(١) قوت القلوب ج ٢ /١٥ .

(٢) المصدر السابق ج ٢ /١٥ .

(٣) قوت القلوب : المكي ج ٢ /١١ .

الحكمة من خلق الأواسط والأسباب :

أفرد أوائل السادة الصوفية الله بخلق أفعال العباد وأثبتوا دور الإنسان في كسب أفعاله الخلقية وأكدوا أن الأسباب لا تستقل عن الفاعلية الإلهية ، في حين أن المكي يقول : (في الأشياء أواسط حق وأسباب وصدق) ؟!

وفي الحقيقة قوله هذا يدل على إثباته لحقيقة الأسباب وإثبات وجودها ، وبين علاقتها بقدرة الله المطلقة فيقول :

(لما كانت الأشياء بعد أن لم تكن ولا تكون بعد أن كانت ، أشبهت الباطل الذى لا حقيقة له أولية ، ولا ثبات له آخرية ، وكان الله تعالى الأول الأزلي الآخر الأبدي فهو الحق ولا هكذا سواه) (١) .

والحقيقة التي أثبتها للأسباب غير الحقيقة التي أثبتها لله عز وجل ، فالله هو الحق وكل ما سواه حقائق نسبية أو حقائق وجودية متعلقة بالمشيئة الإلهية وبقدرة الله وربوبيته ورعايته ، كما قال سبحانه وتعالى :

﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (٢).

فكل ما سوى الله عز وجل باطل بالنظر إليه في ذاته إذا قيست حقيقته بوجود الحق سبحانه وتعالى ، ولذلك استدل المكي على هذه الحقيقة بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (أصدق بيت قاله الشاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل)(٣).

---

(١) المصدر السابق ج ٢ / ١٤.

(٢) الزمر / ٦٢ .

(٣) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة ، قال ابن حجر : (المراد بقول الشاعر ما عدا الله أي ما عداه وعدا صفاته الذاتية والفعلية ، فكل شيء سوى الله جائز عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار ، وإنما يبقيان بإبقاء الله لهما وخلق الدوام لأهلهما ، والحق على الحقيقة لا يجوز عليه الزوال) انظر فتح الباري ج٧ /١٨٨ والحديث =

يقول المكي معقبا على الحديث : (وهو صلى الله عليه وسلم يعلم أن في الأشياء أواسط حق وأسباب صدق ثم لم يمنعه ذلك

٢- أن قال : أصدق بيت قاله الشاعر كذا ، إيثارًا منه للتوحيد وتوحيدًا للمتوحد)(١).

إن الأسباب إنما هي حق بالنظر إلى القدر الإلهي ، وباعتبار مشيئة الله تعالى في وجودها وبقائها وتأثيرها ، وبهذا فسر المكي علاقة الأسباب بالله عز وجل ، وفسر به أيضا علاقة فاعلية الأسباب بفاعلية الله عز وجل فيقول :

(ومثله الأسباب أيضا في ثوانيها وأواسطها إلى جنب الأول المسبب مثل ما يقول في القرآن قال الله كذا ، ولك أنه تقول : قال نوح وقال يوسف كذا فكل صواب) (٢).

فالأسباب فاعليتها إذا بالقياس إلى فاعلية الله باطلة ولا حقيقة لفعلها في ذاتها وإن كانت لها فاعلية واقعة بإذن الله وخلقه لها .

فالسبب والنتيجة مخلوقان له واقعان بفاعليته ، ومن ثم تكون فاعلية السبب ليست حقيقية وليست مجازية ، بل ليست فاعلية على الإطلاق لأنه في كل مرة يقع منه أثره يكون هذا الأثر بخلق الله وإرادته ، فلا يكون السبب فيها فاعلا في الحقيقة ، لا بل بالنظر لذاته ولكن بالنظر إلى خالقه وخالق معلوله على السواء .

ويستدل المكي على ذلك فيقول :

=

أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية برقم (٣٨٤١) ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب برقم (٦٣) وأحمد في المسند ج٣ /٢٤٨ .

(١) قوت القلوب ج ٢ / ١٤ .

(٢) المصدر السابق ج٢ / ١٤ .

(وقال في إثبات الأسباب ورفع حقائقها : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾(١).

فنسب الرمي لله عز وجل وليس لرسوله حين رمى ، وقال تعالى في ذكر الأواسط : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ (٢) .

فالأموال والأولاد علل وأسباب وأواسط ، يظن الكافر أنها أوائل ذات فاعلية مستقلة لإسعادهم ، ولكن القدرة الإلهية احتجبت وراءها ليعذبهم الله بها ، وذلك يدل على أنها ليست فاعلة على الإطلاق حقيقة أو مجازا لأنها لو كانت كذلك لما كانت سببا في عكس ما توهم الكافرون أنها سبب له ، وكذلك يضرب المكي مثلا بالفعل يخلقه الله ويكسبه العبد يقول :

وكذلك قال سبحانه في التفصيل والأمر : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣) وقال في مثله عند ذكر واسطة الأمر : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (٤) .

ثم قال في التوحيد : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ (٥) .

وكل ذلك دليل على أن الله عز وجل هو الخالق والفاعل بالأسباب أو بالناس فهو يعذب الكافرين بأيدي المؤمنين ويخلق النتيجة بسببها وهو قادر على أن يفعل النتيجة بلا سبب ، ولكنه شاء أن يحجب قدرته بإيجاد المعلول بالعلة تحقيقا للابتلاء وإظهارا لقدرة العبد على القتل فينال الأجر والثواب .

---

(١) الأنفال / ١٧ .

(٢) التوبة / ٥٥ وانظر المصدر السابق ج ٢ / ١٢وانظر كشف المحجوب ص٣٠٤، ص٣٠٥ وقارن .

(٣) التوبة / ٥ .

(٤) التوبة / ١٤ .

(٥) الأنفال / ١٧ وانظر المصدر السابق ج ٢ / ١٢ وكشف المحجوب ص ٣٠٥ .

أما بالنسبة للأسباب الطبيعية فيورد المكي قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤)﴾ (١) .

فذكر الأواسط ثم قال: ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (٢٥) ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا(٢٦)﴾(٢).

أي أنه أثبت للإنسان حرثا وهو سبب غير مؤثر بذاته لإثبات الزرع بل مؤثر بأمر الله وبخلقه عز وجل للإنبات ، كما أثبت لنفسه خلق الأسباب أيضا بإنزال الماء وشق الأرض .

وهكذا فهو الفاعل للعلة والمعلول على الحقيقة ومن ثم يثبت أوائل الصوفية الأسباب كستار لحجب القدرة الإلهية فقط .

ويمثل المكي العلاقة بين فاعلية الأسباب وفاعلية الله بقوله: (ومثل الأواسط مثل الآلة بيد الصانع ألا ترى أنه لا يقال الشفرة حذت النعل ولا السوط ضرب العبد) وذلك لافتقار الشفرة والسوط إلى المشيئة والعلم والاختيار ، مما ينفي كونها فاعلة .

ويذكر المكي أننا لا يمكن عقلا أن ننسب لمن يضرب بالسوط الضرب للسوط دونه ، وإنما الفعل منسوب للفاعل لأن السوط ليس سوى أداة يصدر تأثيره عنه حسب قصد الفاعل وإرادته

فيقول : (إنما يقال الحذاء حذ النعل وفلان ضرب عبده بالسوط وإن كانت هذه الأواسط مباشرة للأفعال إلا أنها آلة بيد صانعها) (٣) .

---

(١) الواقعة / ٦٣ .

(٢) عبس / ٢٥ ، ٢٦ وانظر قوت القلوب ج ٢ / ١٢ .

(٣) قوت القلوب ج ٢ / ١٣ .

وإذا كان الأمر كذلك فإن الخليقة يباشرون الأسباب في ظاهر العيان والله من ورائهم محيط وهو القادر الفاعل .

ويقصد بالأصل فعل الله تعالى بكلمة كن ويقصد بالفرع ظهور الفعل أو نتيجته بالأسباب واحتجاب قدرته الخالقة والمحدثة والفاعلة بالكن وراء هذه الأسباب بدليل قوله بعد ذلك :

(لا تنظر إلى أهل الأعراض والغفلة بادعاء ما ليس لهم في دعواهم بحق .

قال فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ (١) .

وقال قارون : ﴿ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ (٢) .

وقال المنافقون : ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ (٣) .

وكلها نماذج قرآنية للتدليل على أن نسبة الفعل على سبيل الإيجاد إلى السبب أو الإنسان باطلة ، لأنه تجاهل للفاعلية الحقة في الوجود .

ثم يبين بطلان هذه الفاعليات والأسباب بقوله : ثم لما رجع الفرع إلى الأصل قال عز وجل : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ (٤) فخرست الألسن ولم يجترئ أحد على دعوى الملك فقال الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ (٥) .

---

(١) الزخرف / ٥١ .

(٢) القصص /٧٨.

(٣) الفتح /١١ .

(٤) غافر / ١٦ .

(٥) غافر / ١٦ وانظر قوت القلوب للمكي ج ١ / ٢٤٧ .

وهذا يتماشى مع قولهم باحتجاب القدرة الإلهية حيث إنها الأصل في حدوث الأشياء والأحياء والعالم كله ، ثم احتجابها بالأسباب على سبيل الاستثناء ، وهذا الاستثناء لحكمة شاءها الله تعالى .

ويدلل المكي على نسبة الفعل بكماله إلى الله عز وجل سواء وقع بالأسباب أو بدونها فيقول : هب أن الله تعالى أمر رسوله بالدعوة إليه فدعا لقوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (١) فمن الذى أسمع الآذان دعوته وفتح أقفال القلوب ووفق للاستجابة أليس ذاك الله ؟ واحد في صنعه(٢).

أي إذا عرفنا فاعلية الله عز وجل من خلال الوسائط فذاك التفصيل أما التوحيد فهو تخطي هذه الأسباب إلى فاعليته .

وقال بعضهم : (إذا نظرت إلى التفصيل أثبت الوسائط والرسل وإذا نظرت إلى التوحيد لم تر في الدارين مع الله أحدا غيره) (٣) .

أي أن الله عز وجل واحد لا يتغير في ذاته وفعله ، واحد في قدرته منفرد بالفعل أولا وأخيرا ، والاختلاف بين الأصل والفرع يرجع إلى الناظر ودرجته من التوحيد ليس إلا .

ويؤكد المكي على رأي التستري في إثبات الابتلاء ومعاني الحكمة فيذكر أن الله عز وجل ذو قدرة وحكمة ، فأظهر أشياء عن وصف القدرة ، وأجرى أشياء عن معاني الحكمة ، فلا يسقط المتوكل ما أثبت من حكمته لأجل ما شهد هو من قدرته .

---

(١) النحل / ١٢٥ .

(٢) قوت القلوب ج ٢ / ١٣ . .

(٣) المصدر السابق ج ٢ / ١٤ .

وذلك من قبل أن الله تعالى حكيم فالحكمة صفته ، ولا يثبت المتوكل الأشياء حاكمة جاعلة نافعة ضارة فيشرك في توحيده .

ومن قبل أن الله قادر والقدرة صفته ، وأنه حاكم جاعل ضار نافع لا شريك له في أسمائه ولا ظهير له في أحكامه .

كما قال عز وجل : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ (٢) .

وكما قال تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ (٣) .

والظهير المعين على الشيء ، فالمتوكل مع مشاهدته قدرة الله على الأشياء ، وأنه منفرد بالتقدير والتدبير قائم بالملك ، والمملوك هو أيضا عالم بوجوه الحكمة في التصرف والتقليب بإظهار الأسباب والأواسط لإظهار الأشخاص والأشباح ، لإيقاع الأحكام على المحكوم ، وعود الثواب والعقاب على المرسوم ، من حيث كان المتوكل قائما بأحكام الشريعة ملتزما لمطالبات العلم ، مع تسليمه الحكم الأول لله واعترافه أن كلا بقدر الله إذ سمع الله تعالى يقول : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (٤) .

ثم يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ما يوضح الحكمة من إخفاء فاعلية الله عز وجل وحجبها عن العباد بالأسباب فيقول ابن مسعود :

---

(١) يوسف / ٦٧ .
(٢) الكهف / ٢٦ .
(٣) سبأ / ٢٢ .
(٤) الأنبياء / ٢٣ .

(في إعطاء هذا المال فتنة وفي منعه فتنة ، فإن أعطاه عبدا مدح غير الذى أعطاه وإن منعه عبدا ذم غير الذى منعه) (١) .

ومراد الله من ذلك أن يختبر المنكرين للخير والغافلين لينظر كيف يعملون ، أما أهل اليقين فيعتبرون بالأسباب ويعجبون من المسبب فيزدادون بذلك هدى وإيمانا لشهودهم المعطي المانع واحدا في العطاء والمنع ، وفوزهم في هذا الابتلاء أو هذه الفتنة هو معرفتهم بجريان الحكمة فيما جاءت به الشريعة فتثبت لهم مقامات الشكر لله والصبر عليه (٢) أما الغافلون الخاسرون في الابتلاء والفتنة فيغترون بنظرهم إلى الأسباب والأيدي فيمدحون المعطين ويذمون المانعين (٣) .

والخلاصة أن أوائل السادة الصوفية يعتبرون حقيقة العلل وحدوث الأسباب وتعلق معلولاتها بها وجودا وعدما هي مصدر كل ابتلاء .

والناظر في تاريخ الأمم السابقة التي قص علينا القرآن الكريم أخبارها يجد أن الباب الذى دخل فيه الشر على هذه الأمم هو إيمانهم بحتمية العلاقة بين العلة والمعلول كسيف صارم يعلو قدرة الله تعالى فعبادة الكواكب والأفلاك والشمس والقمر أولها الاعتراف بفعلها وكذلك ما كانت الأوثان المعبودة إلا رموزا لفاعليات متعددة لها آثارها في حياة الناس (٤) .

---

(١) قوت القلوب ج ٢ / ١٠ بتصرف .
(٢) المصدر السابق ج ٢ / ١١ .
(٣) المصدر السابق ج ٢ / ١٢ .
(٤) كشف المحجوب للهجويري ص ٢٤٥ .

ولا شك أن انتباه السادة الصوفية الأوائل إلى حقيقة العلاقة بين الفاعلية الإلهية وبين الأسباب الطبيعية والبشرية من ناحية ، وإلى معرفة حقيقة الأسباب والاستطاعة البشرية من ناحية أخرى ، كان له أثر كبير في تثبيت قاعدة مهمة من قواعد التوحيد.

*** حرية الظاهر والتحرر من الضروريات الطبيعية :**

وإذا كان جهد أوائل الصوفية ينصب في المقام الأول على إصلاح الباطن والعمل لتحرير القلب من آفات النفس وعيوبها ، فذلك لكون القلب هو المحرك الفعلي للسان والجوارح ، فإذا انصلح القلب وتحرر الباطن بالعبودية فإن الجسد تابع له في الحرية ، وقد سبق قول أبي بكر الشبلي : (الحرية حرية القلب لا غير) (١) .

ويذكر المكي في ترابط القلب مع أعمال اللسان والجوارح أن الإسلام هو ظاهر الإيمان وهو أعمال الجوارح ، فالإيمان في القلب والإسلام أعلام الإيمان ، والإيمان عقود الإسلام .

❁❁❁

(١) طبقات الصوفية للسلمي ص ٣٤٣ .

المبحث الثالث

التوكل بين الجبر والاختيار

يرى المكي أن ترك الاختيار ربما يكون في أول التوكل فيقول : " أول التوكل ترك الاختيار"(١)

أو في أوله كما فسر سهل التستري عندما سئل" ما أدنى التوكل ؟ قال: ترك الأماني وأوسطه ترك الاختيار، قيل فما أعلاه؟ قال: لا يعرفه إلا من توسط التوكل وترك الاختيار".(٢)

يقول المكي معلقا على تعريف التوكل بالتبرؤ من الحول والقوة:" والحول أشد من القوة يعني بالحول الحركة والقوة، الثبات على الحركة وهو أول الفعل يعني بهذا لا تنظر إلى حركتك مع المحرك إذ هو الأول ولا إلى ثباتك أيضا بعد الحركة في تثبيته إذ هو المثبت الآخر فتكون الأولية والآخرية حقيقة شهادتك له به أنه الأول الآخر بعين اليقين فعندها صح توكلك بشهادة الوكيل.(٣)

فالتوكل لا ينفي أصل الاختيار ، ولكنه ينبغي للمتوكل أن يكون تاركا لاختياره مع الوكيل ، معتمدا على اختياره له فيريد ما يريد مولاه (٤) .

---

(١) المكي : قوت القلوب ، ج٢ /٤.

(٢) المصدر السابق الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(٣)المصدر السابق، ج٢ /٦.

(٤) المصدر السابق، ج٢ /٩.

فينبغي أن يكون المتوكل تاركا لاختياره مع الوكيل وهذا لا يعني أنه مجبور لا قدرة له بل يفضل اعتماده على الوكيل فيريد ما يريد مولاه ويخضع لإرادته ويكون مراد مولاه أحب إليه من مراده (١) .

٢- التوكل وإسقاط التدبير:

إذا كان المتوكل يؤثر الاختيار الإلهي، فحاله ترك التدبير مع الله، ومن أكثر صوفية هذين القرنين إشارة إلى ذلك هو المكي ، فقد عرف التوكل بأنه ترك التدبير(٢) وبهذا المفهوم يعتبر المكي التدبير قادحا في التوكل، ويرجع ذلك إلى أنه يرى أن التدبير حجاب بين العبد وربه (٣) ويعلل المكي تعريف شيخه التستري للتوكل بترك الأماني بأنه يرجع إلى وجود الرغبة التي تعبر عن طول الأمل وهذا دلالة حب البقاء الذي يعد نوعا من الشرك لأنه مشاركة للربوبية فيما تنفرد به من وصف البقاء كما يرى أن في التدبير اشتغالاً للفكر بعواقب الأمور وما يأتي بعدما يقطع المتوكل عن حاله في الوقت الذي ألزم له وأوجب للقيام بالعبادة .

فالإنسان لا يدبر ما قد مضى، وينبغي أن يكون فيما يستقبل تاركا للتدبير له ، تاركا للأماني فيه (٤) .

ومن أهم البواعث لترك المتوكل تدبيره واختياره هو العلم بأن التدبير الإلهي خير تدبير على الحقيقة، وأن تدبير الخالق لعباده أفضل من تدبيرهم لأنفسهم لأنه عز وجل أعلم بما هو أصلح وأنفع للعبد من معرفته لنفسه، وقد سئل التستري: " متى يصح للعبد التوكل

(١) المصدر السابق ، ج٢/٩ .
(٢) المصدر السابق ، ج٢ /٦ .
(٣) المصدر السابق ، ج ٢/٦ .
(٤) قوت القلوب : المكي ، ج٢ /٦ .

فقال إذا علم أن تدبير مولاه خير من تدبيره لنفسه فإن نظر مولاه له أحسن من نظره لنفسه فيترك التفكير فيما كان والتمني لما يكون فيترك التدبير " (١) .

وما أشار إليه سهل بصدد خيرية التدبير الإلهي كأساس لصحة التوكل، قد فصله المكي(٢) فيما بعد، فذهب إلى أنه لو أعطى الخلائق كل العقل والحكمة والعلم وزاده الله لهم أضعافا، وكشف لهم العواقب والسرائر وبواطن النعم ودقائق العقوبات " لما زاد تدبيرهم على ما يراه من تدبير الله تعالى من الخير والشر والنفع والضر جناح بعوضة ولا أوجبت العقول المكاشفات ولا العلوم المشاهدات غير هذا التدبير ... فجهل أكثر الناس الحكم إلا المتوكلين وما يعقلها إلا العالمون (٣) .

وأماني النفس هي ما تشتهيه وتختاره بحيلتها فتخدع صاحبها إذا استرسل معها في أوهامها بالقول لما كان كذا ولما لا يكون كذا، وبالفكر في تقدير الأمور حسب أهوائها بالزيادة أو النقصان، أو في وقت دون غيره، أو من عبد لآخر، وفي هذا " اعتراض وجهل بسبق العلم وذهاب عن نفاذ القدرة وشهادة الحكمة وغفلة عن رؤية المشيئة وجريان الحكم بها ".(٤)

وسهل التستري جعل ترك التمني شرطا للدخول في التوكل، لأن في التمني اعتمادًا على تدبيرات النفس وحيلتها، والتوكل اعتماد على الخالق، ومن ثم يتنافى مع التوكل وجود أي تدبير للنفس وأمانيها(٥).

---

(١) المصدر السابق ، ج٢ /٣٨.
(٢) المصدر السابق ،ج٢ /٣٥.
(٣) المصدر السابق ،ج٢ /٣٥ .
(٤) المصدر السابق ، ج٢ /٦.
(٥) المصدر السابق ، ج٢/ ٤.

على أن التوكل لا يلغي وجود إرادة مدبرة في الإنسان، ولا ينتهي به إلى ترك كل تدبير بإطلاق والعجز عن القيام بأي فعل، فإذا كان المتوكل مع الحقيقة والباطن فهو على الشريعة لا ينكر الظاهر، عالم بالحكم، له تدبير في الأسباب واشتغال بها فيضع الأشياء في مواضعها، ويقوم بتنفيذ الأحكام المطالب بها فهو من " حيث هو قائم بأحكام الشريعة ملتزمًا بمطالبات العلم " لا ينقص من توكله أن يدبر في الأمور الشرعية من أحكام ومعاملات، أو يدبر أمر الرزق مع مراعاة شروطه، فهذه من التدابير المحمودة والمأمور بها من الشرع (١).

وما ذهب إليه المكي في تعريفه للتوكل بترك التدبير، لم يقصد منه أن يذم التدبير بإطلاق وأن يتسم الفرد بالسلبية المطلقة ، بل ما كان منه خاضعا لحيلة النفس وأمانيها، لأن تدبيرات النفس حجاب بين العبد وربه ، وتخدع صاحبها بالتفكير في تقدير الأمور على حسب أهوائها ، أما تدبير أمور الرزق المباح فهو غير مذموم ، والمكي لا ينفي التدبير بالكلية ، لكن الله سبحانه له خزائن السماوات من الأحكام والأقدار الغائبات ،وله خزائن الأرض من الأيدي والقلوب والأسباب المشاهدات لذلك فهو حسن التدبير والإحكام ، فعندما علم العبد ذلك اطمأن ووثق بالله واعتمد عليه (٢) .

ولعل هذا النص السالف الذكر يرجح الرأي الذي دافع به المكي عن شيخه التستري، وهو لا يعني بترك التدبير سوى ترك الأماني.(٣)

---

(١) قوت القلوب : المكي ، ج٢ /٦ – ١٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج٢ /٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج٢ /٦.

ويري المكي عدم تنافي الكسب مع التوكل ، فلا يرى التكسب ضارًا لمن صح توكله ولا يقدح في مقامه ، ولا ينقص من حاله ، لأن الله تعالى جعل التوكل من شرط الإيمان ووصف الإسلام ، قال تعالى :﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ سورة يونس ٨٤ ،وأن النبي صلى الله عليه وسلم حث على التوكل في كثير من الأحاديث ورفع من شأن الكسب.

وأكد المكي على أن التكسب مباح مأمور به ، خاصة إذا كان التارك للكسب تداخله العلل كاضطراب النفس أو تشتت الهم وظهور الشكوى .

أما من ترك الكسب طمعا في الخلق أو ركونا للمسألة والبطالة واتباعا للهوى فهو عن المحجة جائر (١) .

ويري المكي أن القائلين بتعارض التكسب مع التوكل من أهل البطالة وأنهم يقولون ذلك اعتذارا لأنفسهم واتباعا لأهوائهم ،ولكنهم محجوبون بما يقدمه لهم أهل العلم والبيان من براهين تدل على فضل التكسب وشرفه (٢) .

ويعد التكسب فرضا لابد أن يقوم به المتوكل بأحد معنيين : " بوجود العيال وعدم كفايتهم من وجه من الوجوه المباحة أو بأن يقطع عدمه عن فرض ويضعف عنه " (٣).

على أن المكي مع ذلك يبيح أن يكون المتوكل تاركا للكسب إذا دخل عليه اليقين فاقتطعه :" ومن دخل عليه اليقين فاقتطعه فليقعد عن الاكتساب " (٤) .

---

(١) المصدر السابق ، ج٢ / ١٦ ، ٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢/ ١٧- ١٨ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢/ ١٨ .

(٤) قوت القلوب ، ج٢/ ١٦ .

ويفضل التارك للكسب إذا كان في أدنى كفاية وأُعين بالصبر والقناعة ، لأنه رأى أن فساد المكاسب في عصره لا يمكن المتكسب بشرط العلم وآداب الكسب ، وأنه لا تنال أكثر المكاسب إلا بمعصية ، وذلك على نحو ما يشير في قوله " إن التارك للتكسب والتصرف في الأسواق إذا كان في أدنى كفاية وأُعين بالصبر والقناعة في مثل زماننا هذا أفضل وأتم حالا من المتكسب إذا خاف أن لا ينال المعيشة إلا بمعصية الله من دخوله في شبهة عيانا أو خيانة لإخوانه المسلمين ولأنه قد تعذر القيام بشرائط العلم مع مباشرة الأسباب وكثرة دخول الآفات والفساد في الاكتساب فترك ملابسة أهل الأسواق ومخالطتهم على هذا الوصف المكروه أقرب للسلامة (١)

ولم يفصل القول بشأن التوكل والتداوي سوى المكي بالإضافة إلى ما سبقه به الخراز من إبداء رأيه في هذا الأمر، ولما كان كل من الخراز والمكي يتفقان على عدم تنافي التداوي مع التوكل فسوف نعرض رأي المكي في هذا الشأن.

وذهب المكي(٢) إلى أن التداوي لا يضعف أو ينقص من التوكل، مستشهدا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر به وأخبر عن حكمة المولى عز وجل فيه، فقال عليه الصلاة والسلام" تداووا عباد الله فإن الله خلق الداء والدواء"(٣) وسئل "عن الدواء والرقي هل ترد من القدر شيئا ؟ قال: هي من قدر الله"، وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم كما داوى بعض أصحابه. والرسول قد فعل ذلك أخذا بالأسباب، وليس

---

(١) المصدر السابق ، ج٢/ ١٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج٢/٢١.

(٣) الغزالي إحياء علوم الدين، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧م ج٤/٢٧٦.

لمجرد أن يسن ذلك للخلق، ومن الواجب " ألا نرغب عن سنته ولا نزهد في بغيته إذا كان فعل ذلك لنا لئلا يكون فعلا لغوا وتكون الرغبة عن سنته إلى توهم حقيقة التوكل طعنا في الشرع"(١)

ولا يتعارض التوكل مع التداوي إذا كان المتوكل ناظرا لرب الداء والدواء. ساكنا إليه تعالى ، معتقدا أن الله تعالى هو الشافي، وأن الدواء وحده لا يشفي وإنما يشفي بما أودعه الله فيه من قوة تزيل المرض بإذنه وقدرته، فإذا كان ذلك حاضرا في قلبه لم يقدح التداوي في توكله، لأن المتوكل " معتقد أن الدواء لا يشفي وأن التداوي لا ينفع لعينه لأن الله هو الشافي وهو النافع فالشفاء والنفع فعله لعبده وجعله في الدواء من لطائف حكمته لا يجعله سواه ولا يفعله إلا إياه" (٢)

ويؤخذ على المرء ترك التداوي إذا كان حاله السخط والشكوى وسوء الخلق(٣).

بينما يثاب على طلب الشفاء إذا نوى به اتباع السنة، وللقيام بالطاعة وخدمة المولى والسعي في أوامره تعالى.(٤)

ولا يقدح في التوكل أن يفر المتوكل من أسباب المرض ، وقد استشهد المكي بعمر رضي الله عنه حين خرج إلى الشام ، فعلم أن بها طاعونا ، فرأى أن يرجع ومعه الناس حتى لا يدخلوا على الوباء ولما سئل " أنفر من قدر الله ؟" فقال عمر : " نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ".

---

(١) قوت القلوب: المكي ج٢/ ٢٢.

(٢) قوت القلوب : المكي ج ٢/٢٥

(٣) المصدر السابق، ج٢/ ٢٧ .

(٤) المصدر السابق ، ج٢ /٢١.

على أن المكي قد أجاز ترك التداوي ، ورأي أن الله قد سن الطريقين وشرعهما : طريق تبتل وعزيمة ، وطريق توسع ورخصة ، فمن قوي سلك الطريق الأشد وهو أعلى ، ومن ضعف سلك الطريق الأرفق والأبعد ([1]) .

ويستدل المكي على ما ذهب إليه من إباحة ترك التداوي بفعل عدد من كبار الصحابة لم يتداووا ، ومنهم الصديق .

ويقتضي الرضا أيضا ألا يذم العبد الأشياء ولا يعيبها، فذلك بمنزلة الغيبة لصانعها وتدخل في باب قلة الحياء ، فهي صنعته ونتاج حكمته ونفاذ علمه وحكم تدبيره ، فعلى المرء ألا يحكم على الله بعقله ، لأن حكمة الله وتدبيره أسمى من عقولنا فيجب التسليم لله ، وترك التدبير يعد من أفضل الكرامات ، الكرامة لا تكون كرامة حتى يصحبها الرضا من الله وعن الله تعالى ، فمن لوازم الرضا عن الله ، ترك التدبير معه وإسقاط الاختيار بين يديه ([2]) .

تعقيب :

قد اعتمد المكي في ترك التداوي إلى القدرة والاحتمال والقوة ومعالجة النفس بتأجيل معالجة الجسد ، أما إذا كان في تركه إضعاف وضرر للإنسان فيجب أن يتداوى وينظر إلى رب الداء والدواء ولا ينظر إلى السبب بل إلى مسبب الأسباب .

وذهب المكي إلى أن التداوي لا يضعف أو ينقص من التوكل، مستشهدا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر به وأخبر عن حكمة المولي عز وجل فيه، فقال

(١) المصدر السابق ، ج٢/٢٢، ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) المصدر السابق ج٢/٤٢ .

عليه الصلاة والسلام" تداووا عباد الله فإن الله خلق الداء والدواء"(١) وسئل "عن الدواء والرقي هل ترد من القدر شيئا ؟ قال: هي من قدر الله"، وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم كما داوى بعض أصحابه.

وقيل لأبي الدرداء في مرضه ما تشتكي؟ قال: ذنوبي. قيل فما تشتهي ؟ قال: مغفرة ربي. قيل أفلا ندعو لك طبيبا؟ قال: الطبيب أمرضني.

وغير ذلك من الأمثلة التي يستدل بها صاحب قوت القلوب على جواز ترك التداوي وإن كان مقصورا على طائفة من الخواص ، يقول:" ومن لم يتداو من الصديقين والسلف الصالح أكثر من أن يحصى إلا أنه مخصوص لمخصوصين".(٢)

وقد سبق المكي في ذلك بعض السادة الصوفية والفقهاء ، فقد فضل أحمد بن حنبل ترك التداوي لمن اعتقد التوكل(٣) كما سئل سهل التستري:" متى يصح لعبد التوكل؟ قال: إذا دخل عليه الضر في جسمه وانتقص في ماله فلم يلتفت إليه شغلا بحاله".(٤)

ومذهب التستري في ترك التداوي .كما أخبر المكي(٥) . هو التقليل من حركة النفس وقوتها، وهو مذهب صوفية أهل البصرة الذين يرون في قوة النفس قوة الشهوات وغلبة الصفات مما يتسبب عنه وجود المعاصي وكثرة الهوى والحرص على الدنيا، ولذلك كان سهل يرى علة الجسم رحمة بينما علة القلب عقوبة.

---

(١) الغزالي إحياء علوم الدين، ج٤/٢٧٦.

(٢) قوت القلوب، ج٢/٢٣.

(٣) قوت القلوب ، ج ٢/٢٢.

(٤) المصدر السابق ، جزء٢/٢٣.

(٥) المصدر السابق ج ٢ / ٢٣.

وربما يعلل ترك بعض السادة الصوفية التداوي أو إباحتهم ذلك، بأنهم يؤثرون أن يكونوا من أهل البلاء والضراء، ويرون البلاء من الله نعمة، ويستندون لكثير مما روي في الأثر عن البلاء(١) وأنه علامة محبة الله للعبد ويعدونه أيضا من أسباب اختبار قوة محبة العبد لمولاه ومدى فنائه عن آلامه(٢) فإذا كان ترك التداوي يدل على قوة التوكل، فهو أيضا دلالة على الصبر والمحبة والرضا بالقضاء وغيرها من أخلاق السادة الصوفية.

التوكل والادخار:

فيما يتعلق بالادخار كأحد مظاهر أخذ المتوكل بالأسباب، فقد وجدنا عدم اتفاق السادة الصوفية على رأي موحد بشأنه، فبينما هناك اتجاه قائل بأن الادخار يخرج عن حد التوكل ويمثله سهل التستري وإبراهيم الخواص(٣)، اتجه آخرون إلى أن الادخار ليس مناقضا له مثل بشر الحافي والخراز والمكي.

وقد قرن الصوفية بين ادخار المتوكل أو عدمه وبين مدى تأميله في البقاء، فعلى قدر قصر أمله يكون ادخاره ، فذهب المكي(٤) إلى أنه إذا جاز للمتوكل تأميل البقاء لشهر أو شهرين جاز له الادخار، أما الادخار لأكثر من أربعين يوما فمكروه.

---

(١) من ذلك ما ورد بالحديث النبوي:" نحن معاشر الأنبياء أشد الناس بلاء ثم الأمثل فالأمثل"، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم" إذا أحب الله عبدا ابتلاه فإن صبر اجتباه وإن رضي اصطفاه". قوت القلوب، ج٢/٢٥.

(٢) قيل إن ذا النون المصري دخل على مريض يعوده فقال له:" ليس بصادق في حبه من لم يصبر على ضربه، فقال المريض: ليس بصادق في حبه من لم يتلذذ بضربه" الطوسي ، اللمع ، ص ٢٧١.

(٣) المعارضة والرد على أهل الفرق : سهل التستري ، تحقيق الدكتور محمد كمال جعفر ، طبعة دار الإنسان سنة ١٩٨٠م ص١١٧.

(٤) قوت القلوب، ج٢/٢٠.

ويستشهد بالنبي صلى الله عليه وسلم، في قصر أمله وأنه كان يتيمم قبل وصوله إلى الماء خشية ألا يبلغه ، ويخبر عن نهيه صلى الله عليه وسلم عن الادخار في غير حديث، مثل قوله:" أنفق بلالًا ولا تخشى من ذي العرش إقلالا"(١) بينما روى عنه صلى الله عليه وسلم:" ادخر مرة قوت سنة لعياله ولمن يرد عليه من الوفود".(٢)

وما احتوته السنة النبوية من النهي عن الادخار مع جوازه أيضا، يدل رأي المكي على أن الشريعة جاءت بما يتفق وأولي العزم الأقوياء من ترك الادخار، وبما يتفق أيضا والضعفاء فجعلت الادخار رخصة لهم.(٣)

والادخار أفضل لمن يجد في ذلك تسكينا للنفس وصلاحا للقلب وقطعا لتشوفه إلى الخلق ، وكذلك لمن ادخر لأولاده ليتفرغ قلبه من شواغل التدبير لأجلهم، و يحسن العبادة لله.(٤)

وإذا كان الادخار لا يضر مع صحة التوكل لدى بعض الصوفية كما أشرنا، فشرطه أن يكون مدخرا لله ولابتغاء مرضاته، لا لحظ نفس ويكون المدخر مؤثرا لإخراجه وبذله للآخرين.

أفعال العباد عند الصوفية:

(١) الصدق : الخراز، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود طبعة دار الكتب الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٧٥م ، ص٥٠.

(٢) اللمع للطوسي ، ص١٣٤.

(٣) قوت القلوب ،ج٢/ ٢٠.

(٤) المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

ويرى أبو طالب المكي أن هذا ما يشهده أهل المعرفة، حيث يرون أنه " لا فاعل حقيقة إلا الله عز وجل، لأن حقيقة الفاعل، هو الذي لا يستعين بغيره ، بآلة ولا سبب"(١)

لأن الفعل عندهم لا يصدر عن فاعلين، و إلا كان شركا في نظرهم ، " لأن الثاني المظهر الذي فعل بيده ، وأجرى الفعل بواسطته، هو ثان محدث، والأول القديم، هو الفاعل الأصلي كما عندهم أن حقيقة المالك، هو خالق الشيء، ومن جعل في يده، فهو ملك، لأنه لم يخلق ما بيده، كما جعل الله تعالى أيضا بحكمته وعزته للخلقة والحياة واسطة وهو ملك الأرحام"(٢)

التعقيب

وينسب الصوفية الفعل الحقيقي إلى الله عز وجل ، وفي الوقت نفسه يعترفون بأثر السبب الطبيعي، وقدرة العبد على كسب أفعاله، وذلك في الوقت الذي أجمعوا على أنه لا فاعل إلا الله تعالى على الحقيقة، وهذا يوجب عليهم تقديم حل لتفسير هذا التعارض الظاهري.

وثمة حلان يقدمها الفكر الصوفي:

أولهما: أن الفعل يتأتى من فاعلين: الإله والمخلوق.

ثانيهما: أن يقال : إن الفاعل الحقيقي هو الله عز وجل، وأن ما سواه ليس له أدنى دور في الفعل.

---

(١) المصدر السابق ، ج٢/٢٣.

(٢) قوت القلوب للمكي ، ج ٢/٢٤.

أما بالنسبة للحل الأول فيرفضه الصوفية رفضا تاما، وعندهم أن فعلا لا يتأتى من فاعلين وإلا كان شركا، لأن الفاعل الثاني المظهر الذي فعل بيده وأجرى الفعل بواسطته، هو ثان ومحدث، والأول القديم وهو الفاعل الأصلي. وهذا ما قاله المكي .

ويرفض المكي الحل الثاني أيضا معبرا عن رأي الصوفية بقوله : وعند أهل المعرفة، أن لا فاعل حقيقة إلا الله عز وجل، لأن حقيقة الفاعل هو الذي يستعين بغيره، لا بآلة ولا سبب .

❁❁❁

الخاتمة

بعد هذا العرض لمقام التوكل عند أبي طالب المكي يمكن الإشارة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي :

١ – أن عقيدة السادة الصوفية الأوائل في التوكل تنفي عنهم تهمة التواكل والاعتماد على الجبرية الإلهية ، فهم نظروا للأسباب على أنها أدوات بيد القدرة لتنفيذ مراد الله ، فليست مستقلة عن فعل الله ولكن الله نظمها لإبراز الحكمة من خلق السماوات والأرض .

٢ – كما أن السادة الصوفية أثبتوا وجهين لإرادة الله كذلك أثبتوا وجهين للأفعال البشرية ، وجه الفعل فيه مخلوق لله ، ووجه الفعل فيه مكتسب للعبد يمثل سلوكا خلقيا.

٣ – إن أوائل السادة الصوفية قد بينوا الموقف الصحيح من خلال رؤيتهم للخلاص من كل الضروريات النفسية والطبيعية التي ابتلاهم الله بها وقدموا رؤية ناجحة لاستعلاء الإنسان على الحياة وحفظ كرامته بين خلق الله ، وذلك من خلال اختياره لربه دون غيره ليسلم له نفسه وماله وكل ما يملك .

٤ – ينسب السادة الصوفية الفعل الحقيقي إلى الله عز وجل ، وفي الوقت نفسه يعترفون بأثر السبب الطبيعي، وقدرة العبد على كسب أفعاله ، وأثبتوا الفعل الحقيقي بمعنى الإحداث والخلق لله وحده ، وفي الوقت نفسه وفقوا بهذا الحل في إثبات دور للفاعلية الإنسانية ، فالاستطاعة للكسب وليست للخلق والإحداث ، والله سبحانه وتعالى خالق للفعل في الحالين .

٦ – أفرد أوائل السادة الصوفية الله بخلق أفعال العباد وأثبتوا دور الإنسان في كسب أفعاله الخلقية وأكدوا أن الأسباب لا تستقل عن الفاعلية الإلهية ، فالسبب والنتيجة

مخلوقان له واقعان بفاعليته ، ومن ثم تكون فاعلية السبب ليست حقيقية وليست مجازية، ويثبتون الأسباب كستار لحجب القدرة الإلهية فقط .

٧ – إن المتوكل عند المكي ينبغي أن يكون تاركا لاختياره مع الوكيل وهذا لا يعني أنه مجبور لا قدرة له بل يفضل اعتماده على الوكيل .

٨ – يرى المكي عدم تنافي الكسب مع التوكل ، فلا يرى التكسب ضارًا لمن صح توكله ولا يقدح في مقامه ، ولا ينقص من حاله ، ويري أن القائلين بتعارض التكسب مع التوكل من أهل البطالة .

٩ – وذهب المكي إلى أن التداوي لا يضعف أو ينقص من التوكل، مستشهدا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر به وأخبر عن حكمة المولى عز وجل فيه ، كما داوى بعض أصحابه ، والرسول قد فعل ذلك أخذا بالأسباب .

١٠ – عدم اتفاق السادة الصوفية على رأي موحد بشأن الادخار والتوكل ، فبينما هناك اتجاه قائل بأن الادخار يخرج عن حد التوكل ويمثله سهل التستري وإبراهيم الخواص، اتجه آخرون إلى أن الادخار ليس مناقضا له مثل بشر الحافي والخراز والمكي .

المراجع والمصادر

١ – إحياء علوم الدين : الغزالي ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧م .

٢– آداب المريدين : الحكيم الترمذي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح عبد الله بركة ، طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة د.ت .

٣ – تاريخ بغداد : البغدادي ، دار الكتب العلمية – بيروت تحقيق مصطفى عطا ط ٢ ٢٠٠٤ .

٤ – التصوف طريقا وتجربة ومذهبا : الدكتور محمد كمال جعفر ، طبعة دار الكتب الجامعية ، القاهرة سنة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

٥ – التعرف لمذهب أهل التصوف : الكلاباذي ، تحقيق محمود أمين النواوي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .

٦– الجامع الصحيح : البخاري ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، مع فتح الباري طبعة دار الريان للتراث ، القاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م .

٧– الجامع الصحيح : مسلم ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة المكتبة السلفية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٨– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم الأصفهاني ، طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة سنة ١٣٥١هـ .

٩– ختم الأولياء : الحكيم الترمذي ، تحقيق عثمان إسماعيل يحي ، طبعة المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٥م .

١٠– الرسالة القشيرية : القشيري ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ، ومحمود بن الشريف ، طبعة دار الشعب، القاهرة سنة ١٩٨٩م .

١١– سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة التجارية ، القاهرة سنة ١٣٦٩هـ

١٢– سنن ابن ماجه ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة عيسى الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م .

١٣– سنن الترمذي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبعة مطبعة المدني ، القاهرة سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

١٤– سنن الدارمي ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، طبعة دار إحياء السنة النبوية ، القاهرة ، بدون تاريخ

١٥ – سنن النسائي : طبعة المطبعة المصرية ، مصطفى الحلبي القاهرة ، سنة ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٤م .

١٦– السنن الكبرى : البيهقي ، طبعة دار الفكر العربي ، دمشق سوريا ، ومعه الجوهر النقي لابن التركماني ، بدون تاريخ .

١٧ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط ، دار بن كثير دمشق ١٩٨٦ ج ٣

١٨– الصدق : أبو سعيد الخراز ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود طبعة دار الكتب الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٧٥ م .

١٩ – طبقات الصوفية : السلمي ، تحقيق نور الدين شريبه ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .

٢٠– قوت القلوب في معاملة المحبوب ، للشيخ أبي طالب المكي ، طبعة مكتبة المتنبي ، القاهرة سنة ١٣١٠هـ.

٢١– القضاء والقدر في الإسلام: الدكتور فارق أحمد الدسوقي ، طبعة دار الدعوة ، الإسكندرية ، سنة ١٩٨٤هـ .

٢٢– كشف المحجوب: أبو الحسن الهجويري ، تحقيق الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا ، طبعة دار التراث العربي ، القاهرة ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م

٢٣– لسان العرب : ابن منظور: طبعة دار المعارف ، القاهرة ، سنة ١٣٠٧ هـ .

٢٤– لسان الميزان : ابن حجر ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند ج ٥ / ٣٠٠ .

٢٥– اللمع : الطوسي ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ، وطه عبد الباقي سرور ، طبعة دار الكتب الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

٢٦– مختصر منهاج القاصدين: المقدسي ، طبعة مكتبة الإيمان ، المنصورة ، مصر ، سنة ١٩٩٤ م .

٢٧ – المحيط بالتكاليف : القاضي عبد الجبار الهمذاني ، تحقيق عمر عزمي ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٥م .

٢٨ – المسند : ابن حنبل ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر طبعة دار المعارف ، القاهرة ، سنة ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م .

٢٩– المعارضة والرد على أهل الفرق وأهل الدعاوى في الأحوال : سهل بن عبد الله التستري ، تحقيق الدكتور محمد كمال جعفر ، طبعة دار الإنسان سنة ١٩٨٠م .

٣٠ – المفردات : الراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، طبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٢٤هـ .

٣١ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ابن الجوزي ، دار الكتب العلمية – بيروت تحقيق محمد عطا ، مصطفى عطا الطبعة الأولى ،١٩٩٢ ج ١٤.

٣٢- نوادر الأصول : الحكيم الترمذي ، طبعة استانبول ، تركيا سنة ١٢٩٣ هـ .

٣٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس الناشر : دار صادر – بيروت – الطبعة : ١ ، ١٩٧١ ج ٤ .

٣٤– الوافي بالوفيات : الصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥١٤
التمهيد : أبو طالب المكي حياته ونشأته ٥١٦
المبحث الأول : مصطلحات متعلقة بالبحث ٥١٩
المبحث الثاني : الإرادة والاستطاعة. ٥٢٩
المبحث الثالث : التوكل بين الجبر والاختيار. ٥٦١
الخاتمة ٥٧٤
فهرس المراجع ٥٧٦
فهرس الموضوعات..... ٥٧٩